الأمم المتحدة S/PV.8502

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٠٢

الأربعاء، ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد هويسغن	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إندونيسيا	السيد ديجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2019/198)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1909756 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نقر جدول الأعمال، أود أن أدلي ببضعة ملاحظات بصفتي الوطنية كرئيس لمجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل.

اسمحوا لي أن أبدأ من حيث انتهينا يوم الجمعة عندما قال زميل من الجمهورية الدومينيكية أنه ينبغي أن أتخذ الرئاسة الفرنسية أنموذجا عندما أتولى رئاسة المجلس في نيسان/أبريل (انظر S/PV.8498) وسوف أفعل ذلك، ولكن أود أولا أن أشكر كلا من السيد فرانسوا دولاتر، والسيدة آن غيغن، وفريقهما، على التعاون الرائع الذي حظينا به خلال المرحلة الأولى من الرئاستين التوأم الألمانية – الفرنسية، في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل. ويحدوني الأمل في أن يكون أعضاء المجلس قد لاحظوا أن تلكما الرئاستين الثنائيتين مبتكرتين إلى حد كبير. ونقدر كثيرا أن فرنسا، خلال الفترة الرئاسية الأولى، تقاسمت بالفعل أمورا كثيرة مع ألمانيا، وليس بمجرد طريقة شكلية. وعلى وجه الخصوص، تقاسمت فرنسا رئاستها عندما قمنا سويا بزيارة إلى أفريقيا، ومن ثم فإن زيارتنا إلى بوركينا فاسو ومالي كانت في الواقع زيارة من جانب ثلاث رئاسات. وأعتقد أن هذه كانت بادرة طيبة بشأن التعاون بين الأعضاء الخمسة الدائمين والعشرة المنتخبين. وأشكر الوفد الفرنسي كثيرا على ذلك.

إن رئاسة مجلس الأمن أمر خاص جدا لألمانيا، لأن مجلس الأمن هو في صميم تعددية الأطراف والأمم المتحدة، وهو على رأس النظام الدولي القائم على القواعد. لقد بدأنا هذا الشهر بمسألة القانون الإنساني، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا. واجتمعنا مرة أخرى أمس، بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية انظر (S/PV.8500) بمشاركة أصدقائنا الفرنسيين. ويسرني جدا، أنه في إطار جدول الأعمال الذي نحن بصدد إقراره اليوم، ستكون المسؤولة عن تقديم الإحاطة الإعلامية مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في أول اجتماع لها مع مجلس الأمن بهذه الصفة. إن حقوق الإنسان هامة جدا بالنسبة لنا. ونريد إعمالها. وسوف نبذل كل الجهود الممكنة لكي نكفل أن تُكلل الأسابيع المقبلة في مجلس الأمن بالنجاح.

فنحن نريد مجلس أمن مستنير. وإنني في غاية الامتنان للأمانة العامة لنجاح مداخلتنا من أجل فتح الستائر، ولدينا الآن ضوء طبيعي في المجلس. ولكن لدينا ابتكار آخر في هذه القاعة، والذي أعلنا عنه عن طريق المنسق السياسي، وهو هذه الساعة الرملية هنا. وهي مصنوعة يدويا في تورينغيا. ويستغرق الأمر نحو خمس دقائق ونصف، بعد أن تُقلب، حتى يسقط الرمل إلى القاعدة. وهذا الوقت يزيد قليلا عن الوقت الذي تستغرقه التوصية المتعلقة بالمداخلات والواردة في المذكرة الرئاسية S/2017/507، ومدتها خمس دقائق، ولكننا اعتقدنا أنه يمكننا إعطاء ٣٠ ٣٠ ثانية إضافية. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أقول – وأنا انظر صُدفة إلى حد ما، إلى صديقنا جيري ماتجيلا – إن هناك حقا غير قابل للتصرف في التكلم، ولذا لا أحد يريد منك أن توجز في كلامك يا جيري، ولا من أي شخص آخر. وسنتابع اقتراح صديقنا من جنوب أفريقيا ونطرح مشروع قرار في هذا الشأن.

وبصفتي رئيسا لمجلس الأمن لهذا الشهر، أود أن أقترح أن أعرب عن الشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية والمسؤولين في الأمم المتحدة على مداخلاتهم، حتى لا يحتاج المشاركون إلى تكرار كلمات الشكر. ومع ذلك، فلجميع الأعضاء بطبيعة الحال، الحرية في القيام بذلك فرادى.

إننا نريد للاجتماعات أن تكون تفاعلية حقا، ولذا ينبغي ألا يتردد المشاركون في طرح الأسئلة. ويُرجى أيضا استخدام قاعدة الإصبعين إذا كان لديكم سؤال تودون طرحه على متكلم، وفي النهاية، سأسأل جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية إن كانوا على استعداد للرد على الأسئلة. ولنر كيف تسير الأمور. ونحن لا نفعل ذلك لمضايقة الأعضاء، ولكن لأننا نؤمن بمجلس الأمن.

ونعتقد أنه هيئة بالغة الأهمية، وأنه في الوقت الذي يوجد فيه العديد من المسائل الصعبة المدرجة في جدول الأعمال الدولي، علينا أن نلبي تطلعات مواطنينا ونجعله يؤدي دوره.

وأشكر الجميع شكرا جزيلا على إعطائي الفرصة لكي أقول بضع كلمات في بداية جدول الأعمال الروتينية.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2019/198)

الرئيس (***تكلم بالإنكليزية***): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، وكندا، وهايتي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسيدة فيرونيكا ميشيل باشيليت جيريا مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ والسيدة لون فيود، المديرة التنفيذية لمنظمة شركاء في الصحة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جواو بيدرو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء مجلس إلى الوثيقة S/2019/198، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

السيد لاكروا (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التطورات الأخيرة في الحالة في هايتي وحول تنفيذ القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨)، في سياق مناقشات المجلس بشأن تقرير الأمين العام (S/2019/198) الصادر مؤخرا.

ويسرني أن يرافقني اليوم معالي وزير خارجية هايتي، السيد بوشيت إدمون، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشيليت، والسيدة لون فيود الجالسة بجواري.

(تكلم بالإنكليزية)

منذ الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة لا لايم في شباط/فبراير ونشر تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في ١ آذار/مارس، لا تزال التطورات في هايتي تجمع بين إحراز تقدم في بعض المجالات وحدوث تقلبات أو ركود في مجالات أخرى. وعلى الرغم من أن الجهود الرامية إلى تحسين الوضع الأمني أسفرت عن نتائج محدودة، فقد استمرت حالة الغموض السياسي مع سقوط الحكومة.

فلم تحدث مظاهرات عنيفة منذ الاضطرابات التي استمرت ١٠ أيام في شباط/فبراير وأسفرت للأسف عن سقوط ٤١ قتيلا و ١٠٠ جريح، وفقا لأحدث التقديرات، وأدت إلى فرض قيود على التمتع بحقوق الإنسان. ولم تكتسب الدعوات المتكررة، التي وجهها الناشطون وجماعات المعارضة لحشد السكان للمطالبة باستقالة الرئيس، سوى القليل من الزخم. ومع ذلك، لا تزال الاشتباكات بين العصابات المتنافسة، التي ربما كانت تجسد مصالح متضاربة مرتبطة بالإجرام، تعطل الحياة في الأحياء الجنوبية من بور – أو – برانس وتتسبب في حوادث متفرقة في المقاطعة الشمالية وفي أرتيبونيت. وفي هذا السياق، ندين بشدة الهجوم الذي وقع في ٢٧ آذار/مارس وشنه أفراد مدججون بالسلاح على موكب سفير شيلي، الذي كان يزور مشروعا

لمنظمة غير حكومية شيلية في كروا دو بوكيه، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وجرح ثلاثة آخرين.

وواصلت الشرطة الوطنية الهايتية إثبات قدرتها على التعامل مع التهديدات الأمنية في البلد، بما في ذلك من خلال تخطيط وتنفيذ عمليات ضد العصابات، بدعم محدود من البعثة. وعلاوة على ذلك، يمثل قيام الرئيس موييز بإعادة تنشيط اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ١٢ آذار/مارس خطوة هامة صوب تولي زمام جهود الحد من العنف على الصعيد الوطني. وتقوم البعثة، من خلال خبرتها في مجال الحد من العنف المجتمعي، بتحديد مجالات الدعم من أجل تنفيذ ولاية اللجنة.

وعلى الصعيد السياسي، في ١٨ آذار/مارس، في سلسلة من الأحداث الصاخبة، حظي اقتراح في مجلس النواب بسحب الثقة من حكومة رئيس الوزراء سيان بالموافقة بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل ٦ أصوات وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت، بعد أن فشلت جلسة استجواب سابقة في مجلس الشيوخ في بلوغ النصاب القانوني. وبدأ الرئيس موييز مشاورات لاختيار حكومته الثالثة منذ توليه المنصب في شباط/فبراير ٢٠١٧، وعين وزير الثقافة جان ميشيل لابان رئيسا مؤقتا للوزراء في حكومة تصريف الأعمال.

وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٨ آذار/مارس بين صندوق النقد الدولي وحكومة هايتي ومصرف هايتي المركزي، قد أوجد في البداية شعورا بالتفاؤل يمكن أن يعزز الاقتصاد الناشئ، المتسم بمعدلات تضخم مرتفعة تبلغ ١٧ في المائة وبانخفاض قيمة العملة الوطنية. وكان الهدف من القرض الميسر البالغة قيمته ٢٢٩ مليون دولار، بفائدة صفر في المائة ومدته ثلاث سنوات، توفير الدعم لأكثر فئات السكان ضعفا، وفي الوقت نفسه تعزيز إصلاح الحوكمة وتدابير مكافحة الفساد. ومع ذلك، فإن القرض معلق حاليا في انتظار تعيين حكومة جديدة. وينطبق الشيء نفسه على تقديم مشروع ميزانية الدولة للعام ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى البرلمان وقانون انتخابي لانتخابات تشرين الأول/أكتوبر.

وينطوي قرار الرئيس موييز في ٢٥ فبراير بإنشاء لجنة لتيسير الحوار بين الأطراف الهايتية على إمكانية تنشيط عملية التلاحم الوطني. وبدأت اللجنة المؤلفة من خمسة أعضاء، من بينهم أربع نساء، مشاورات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، وهي تعمل من أجل وضع منهجية للحوار. وستقدم اللجنة تقريرها عن سبل المضي قدما قبل نهاية مدة ولايتها البالغة ٩٠ يوما. وعلى الرغم من أن البعثة تدعم أعمال اللجنة، بما في ذلك تقديم الخبرة وإسداء المشورة بشأن الجوانب التقنية والإجرائية، فإن عملية الحوار الوطني عملية معقدة، لا سيما في سياق الاستقطاب وانعدام الثقة اللذين طال أمدهما. وفي هذا الصدد، من الضروري بذل جهود أقوى من جانب كل الجهات الفاعلة الرئيسية لضمان نجاح أعمال اللجنة وصياغة رؤية وطنية قادرة على تحقيق الإصلاح الاقتصادي الضروري لبناء اقتصاد سليم وجذب الاستثمار المباشر، فضلا عن تدابير الحماية الاجتماعية وتحسين سيادة القانون ومكافحة الفساد ومن أجل الأمر الأكثر إلحاحا، ألا وهو، تنظيم انتخابات تشرين الأول/أكتوبر في حينها ووفقا للمعايير الدولية.

(تكلم بالفرنسية)

إن انتهاء أنشطة حفظ السلام في هايتي بات قريب المنال. وفي هذا السياق، ومن أجل تهيئة الظروف اللازمة لنجاح المرحلة الانتقالية، ستواصل البعثة تنفيذ ولايتها المتمثلة في مواصلة ترسيخ التقدم المحرز في تنفيذ النقاط المرجعية. وعلى الرغم من أن تطورات الحالة في هايتي منذ شهر تموز/يوليه الماضي قد أكدت عدم استقرار البلد سياسيا وهشاشته اقتصاديا، لا يمكننا أن نغفل التقدم المحرز على مر السنين، وفي الآونة الأخيرة، في تعزيز مؤسسات البلد، حيث تقف الشرطة الوطنية الهايتية في

الصدارة. وبمطالعة المصفوفة الواردة في المرفق الأول من التقرير المعروض على المجلس، بوسع أعضاء المجلس رؤية أن الخطة الإنمائية الاستراتيجية الخمسية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، تمضي على المسار الصحيح. وتبلغ نسبة أفراد الشرطة لكل ١ ٠٠٠ نسمة من السكان ١,٣٢ فرد، وهي قريبة من الهدف البالغ ١,٤٥، وتجاوزت نسبة أفراد الشرطة الوطنية الهايتية الموجودين في المناطق ٣٥ في المائة.

ونحن نؤيد رغبة القادة الهايتيين في إنهاء أنشطة حفظ السلام في هايتي وولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، فضلا عن رغبتهم في تولي السلطات الهايتية المسؤولية الكاملة عن أمن البلد وما ينطوي على ذلك من مسؤولية. ونحن واثقون من قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على إدارة المخاطر الأمنية من دون دعم عملياتي دولي. ومن جانبها، ستواصل الأمم المتحدة تقديم المشورة الاستراتيجية إلى الشرطة الوطنية الهايتية بشأن تطويرها المؤسسي وتعزيز قدراتها اللوجستية، بما في ذلك من خلال المساعدة الثنائية.

وفي الوقت نفسه، تستند توصية الأمين العام بمواصلة دعم هايتي، من خلال المساعي الحميدة وفيما يتعلق بحقوق الإنسان وبالقدرات الاستشارية، إلى تقييمنا لأكثر الاحتياجات من مساعدة الأمم المتحدة إلحاحا. ونعتقد أن المكتب الاستشاري الاستراتيجي الصغير الموصى بإنشائه، والذي يرد وصف لمهامه في تقرير الأمين العام، هو الشكل المثالي لتلبية تلك الاحتياجات في هايتي في الوقت الحالي. ولم تؤد التطورات الأخيرة إلا إلى تأكيد ذلك التقييم. كما أبرزت مرة أخرى أهمية إحراز تقدم مواز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري من أجل معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لعدم الاستقرار في هايتي.

وإذا ما تم اعتماد توصيات الأمين العام، فإن عمل البعثة خلال الأشهر الستة المقبلة سيكون مكرسا لدعم أولويات قيادة هايتي وشعبها، كما ذكرتُ في وقت سابق، وكذلك غيرها من الأولويات الملحة التي تستوفي المعايير المرجعية. ومن ثم، وفي الوقت نفسه، سنلغي بعض الأنشطة تدريجيا وسنسحب الوجود العملياتي لشرطة الأمم المتحدة وسنُعد لانتقال سلس إلى وجود للمنظمة في البلد خلال مرحلة ما بعد حفظ السلام. وستكون فترة عمل مكثف، حيث سيساعد الاهتمام المتواصل والدعم السياسي من المجلس للشعب الهايتي والبعثة والتحضيرات للانتقال في تعظيم تأثير جهودنا الجماعية لكفالة استمرار نجاحها.

وأود أن أطلب إلى أعضاء المجلس، وكذلك إلى بلدان المنطقة، زيادة مشاركتهم في هايتي خلال هذه الفترة الحرجة. وتشمل الخيارات المتاحة لهذه المشاركة تقديم الدعم الثنائي للأولويات الإنمائية للبلد، على النحو المبين في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، ولا سيما لتعزيز القدرات الوطنية من أجل تحقيق الاستقرار وسيادة القانون. ومن شأن تقديم دعم مماثل للأولويات الإنسانية الواردة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، ولا سيما الأمن الغذائي وإدارة الكوارث وإيقاف عدوى الكوليرا، الذي يبدو قابلا للتحقيق الآن، تعزيز قدرة الشعب الهايتي على الصمود والتأهب، وبالتالي إحراز تقدم مستمر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نرحب بطلب حكومة هايتي من الأمين العام الحصول على أموال من صندوق بناء السلام. ولا تزال المناقشات جارية بشأن استهداف القطاعات التي يمكن أن تكون محفزة على زيادة تعزيز الاستقرار في البلد.

ومن المتوقع أن تتطور شراكة الأمم المتحدة مع هايتي في المستقبل القريب، تماشيا مع مناقشاتنا مع القادة الهايتيين وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين. ومع ذلك، ستظل هذه الشراكة قوية ومتجذرة في التزامنا المستمر بالتقدم الديمقراطي لشعب هايتي وأمنه ورخائه.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن للسيدة باشيليت.

السيدة باشيليت (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لإطلاع مجلس الأمن على أخر التطورات بشأن حالة حقوق الإنسان في هايتي. إنها فرصة للاحتفال بالتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان حتى الآن، ولتسليط الضوء أيضا على الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يواصل دعم التزامات هايتي على صعيد حقوق الإنسان ومنع حدوث انتهاكات لها.

إن هايتي اليوم بلد مختلف جدا عما كان عليه في عام ٢٠٠٤، عندما جرى نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ولكن على الرغم من أن حجم انتهاكات حقوق الإنسان المسجلة آنذاك لا يقارن بالحالة الراهنة، فلا تزال هناك تحديات هيكلية خطيرة.

وتشكل المظالم الاجتماعية والفساد وضعف المؤسسات عقبات رئيسية أمام إعمال حقوق الإنسان في هايتي. وتظل هي البلد الأفقر في الأمريكتين، إذ تقدر نسبة من يعيشون فيها تحت مستوى خط الفقر بما يقارب ٥٩ في المائة، وتواجه صعوبات اقتصادية واجتماعية جمة، بما فيها محدودية فرص العمل المتاحة، ولا سيما للشباب. أما الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمياه والكهرباء والتعليم فهي بعيدة المنال على الكثيرين. وتزيد هشاشة هايتي تجاه الكوارث الطبيعية من تفاقم هذه الحالة، فكل زلزال من الزلازل وكل إعصار من الأعاصير يزيد عرقلة عجلة التنمية ويفاقم الظروف المعيشية المزرية أصلا للكثيرين.

ويتيح الفقر بيئة خصبة يزدهر فيها النشاط الإجرامي، ولا سيما في المناطق الأكثر حرمانا من العاصمة، حيث تستفيد عصابات مدججة بالسلاح من ضعف وجود الدولة. وقد أسفرت المنافسة بين العصابات المتناحرة عن سقوط أرواح، وارتكاب أعمال عنف جنسي ضد النساء والفتيات، وتدمير منازل ونهبها. وفي ظل استمرار التوترات، يجب معالجة مسألة حماية السكان على وجه الاستعجال، بسبل منها كيانات إنفاذ القانون.

وقد أسهمت هذه المسائل الطويلة الأمد في نشوب اضطرابات عنيفة على نحو متزايد في جميع أنحاء هايتي منذ تموز/يوليه الماضي. إذ قتل، منذ تموز/يوليه ٢٠١٨، ٦٠ شخصا على الأقل، بمن فيهم أفراد من الشرطة الوطنية الهايتية، وأصيب كثيرون بجراح. وفي الفترة من ٧ إلى ١٥ شباط/فبراير، أوشكت أطول الاحتجاجات وأعنفها منذ سنوات على شلّ البلد بصورة كاملة. وقد تضررت المستشفيات والظروف السائدة في السجون من جراء الاضطرابات، فبات من الصعب الحصول على الأغذية والمياه والأدوية.

ومع أن التحقيق في ما وقع أثناء الاحتجاجات وبعدها بيّن أن بعض أفراد الشرطة الوطنية الهايتية كانوا من بين مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، أظهرت الشرطة بوجه عام تقيدا أكبر بمعايير حقوق الإنسان مقارنةً بالاحتجاجات السابقة. واستجابت السلطات الهايتية بإعلان تدابير لكبح ارتفاع الأسعار، وزيادة الأجور، ومكافحة الفساد، واتخاذ إجراءات فيما يخص قضية بتروكاريبي. وإننا نؤيد هذه الجهود الهامة ونشيد بها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضمان الخضوع للمساءلة عن العنف والقيام في نفس الوقت بتعزيز إقامة حوار بناء وشامل بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الهايتي سيكون أيضاً أساسيا لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

ورغم أن الشرطة الوطنية الهايتية قد أبدت أوجه تحسن كبيرة على صعيد الكفاءة المهنية، ما زالت التقارير تفيد بحوادث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الإعدام بإجراءات موجزة، تكاد تخلو من المساءلة. وتجري الشرطة

الوطنية تحقيقات إدارية في معظم الادعاءات؛ ولكن نادرا ما تقوم بإجراءات قضائية ضد المتهمين بارتكاب الجرائم. وفي عام ٢٠١٨، لم تُحاكم سوى ١٢ في المائة من الحالات المؤكدة لانتهاكات حقوق الإنسان، ولم تتخذ أيّ تدابير قضائية في أكثر القضايا رمزيةً. ومن ثم، تَقوى شوكة الجناة، أما المجني عليهم الذين أُلزموا الصمت فقد يُثير ذلك فيهم المظالم.

كما يؤثر ضعف النظام القضائي سلباً في نظام السجون. إذ تقدر نسبة المحتجزين احتجازاً سابقاً للمحاكمة – وهي فترة يبلغ متوسطها ١ ١٠٠ يوم – بأكثر من ٧٥ في المائة من السجناء، وهو ما يفوق بقدر كبير الحد المنصوص عليه في القانون الوطني. ويسهم الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة في اكتظاظ السجون بشدة ويؤدي إلى ممارسات تصل إلى حد المعاملة المهينة واللاإنسانية. إن السجون تفتقر إلى الشروط الصحية الأساسية، ولا ينتفع بعون مستشار قانوني إلا قلة من المحتجزين. وينبغي أن تعتبر المساءلة تدبيرا من التدابير الفعالة لبناء الثقة في المؤسسات. إن تعزيز الأساس الذي تقوم عليه سيادة القانون هو وسيلة لمنع ارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان والتمكين من إحلال السلام المستدام.

وسيسهم الوزير المنتدب المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع – الذي عين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨– في إعادة تنشيط مشاركة الحكومة في مجال حقوق الإنسان واستئناف الأنشطة الرئيسية التي ظلت معلقة منذ عام ٢٠١٤. وأشجع السلطات الهايتية على اغتنام الفرصة التي يتيحها هذا التعيين الهام لضمان أن تحظى لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات بالقيادة اللازمة. فقد قطعت اللجنة مؤخرا أشواطاً صوب وضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان. وأشجع السلطات على بلوغ الغاية من ذلك، بحيث توفر خارطة طريق شاملة وواقعية من أجل تعزيز حقوق الإنسان في هايتي.

لقد تمت الإشادة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هايتي – مكتب حماية المواطنين – منذ عام ٢٠١٣ بوصفها مؤسسة مستقلة وعملية، تجسد أعلى حالات الامتثال لمبادئ باريس التي أقرتها الجمعية العامة. وأرحب بالزيادة الكبيرة في ميزانية أمين المظالم، التي أعلنت عنها مؤخرا السلطة التنفيذية، والجهود التي يبذلها أمين المظالم لتعزيز وجود المكتب في جميع أنحاء هايتي.

وإنني أشعر بالتفاؤل إزاء انخراط المجتمع المدني من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومرافقة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإنه لم يتمكن من الاضطلاع تماما بدور الرصد والدعوة. ولا تزال بعض منظمات المجتمع المدني هدفا لأعمال التخويف. وأشجع جميع الأطراف المعنية على العمل معا من أجل تعزيز نظام حماية حقوق الإنسان.

لقد كانت عودة هايتي إلى النظام الدستوري عقب الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية في عام ٢٠١٧ إنجازا كبيرا. واليوم، إذ تقف هايتي عند مفترق الطرق بين حفظ السلام والتنمية، يجب أن نسلم بالتقدم المحرز. ويجب علينا أيضا أن نواصل الاستفادة من ذلك التقدم، وإلا خاطرنا بفقدانه. وأشجع المجلس على تزويد شعب هايتي بالدعم اللازم لتعزيز المؤسسات، ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها باعتبارها أساسا للاستقرار والتنمية.

وإن مكتبي يعتزم مواصلة عمله في هايتي من خلال بعثة متابعة محتملة تابعة للأمم المتحدة، وفي نهاية المطاف – وهو أمر نحن بصدد العمل بشأنه بالاشتراك مع الحكومة – إقامة وجود مستقل، بدعم من مجلس الأمن والدول الأعضاء. ونودّ أن نواصل عملنا وأن ندعم التزام هايتي بإحلال الديمقراطية وتحقيق التنمية الاقتصادية لتكون حقوق جميع الناس في هايتي محفوظة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة باشيليت على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فيود.

السيدة فيود (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر المجلس على دعوتي إلى تقديم معلومات مستكملة عن الحالة في هايتي. ليست هايتي مسقط رأسي فحسب، بل أيضا البلد الذي كرست حياتي لخدمته.

اسمي لوني فيود، وأنا المديرة التنفيذية لِمنظمة ”زانمي لاسونتي“، وهي واحدة من أكبر الجهات غير الحكومية التي تقدم الرعاية الصحية في هايتي، ومنظمة شقيقة لمنظمة ”شركاء من أجل الصحة“، التي يوجد مقرها في بوسطن. ومنظمة ”شركاء من أجل الصحة“ تُعنى بالعدالة الاجتماعية وتتيح فرص الحصول على التعليم والانتفاع بالرعاية الصحية للمجتمعات المحلية في أربع قارات.

ويشرفني أن تتاح لي فرصة موافاة مجلس الأمن بمعلومات اليوم عن حالة المرأة والفتاة في هايتي. وأود أن أشكر منظمة ”مادري“ وفريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، على ما يبذلانه من جهود لكفالة إسماع أصوات النساء في المجتمع المدني.

وعلى مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية، واجهت هايتي تحديات كبيرة، بما فيها الزلزال المدمر لعام ٢٠١٠ وتفشي وباء الكوليرا، لا نزال نتعافى منها. كما شهدنا عددا من التغييرات الإيجابية في بلدي، إذ شُقّت الطرق في أماكن لم تكن فيها طرق من قبل، وزادت إمكانية الانتفاع بالخدمات الصحية، وباتت هناك شراكات أفضل بين المنظمات المحلية ونظيراتها الأجنبية في مجالي الصحة والتعليم. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما يتعين إنجازه. لقد وعدت الأمم المتحدة بتصويب ما ارتكب من أخطاء في حق هايتي في عام ٢٠١٤، بعد مرور أربع سنوات على بدء تفشي وباء الكوليرا، وها نحن نرجو وفاءها بهذا الوعد.

وستركز إحاطتي الإعلامية اليوم على ثلاثة مجالات محددة هي: التصدي لعدم المساواة، والعنف الجنسي والجنساني والمشاركة السياسية للمرأة.

لقد سلطت هذه الهيئة، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، الضوء بشكل متزايد على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بوصفها أولوية هامة. وبعد مرور أعوام على نشر عملية سلام تابعة للأمم المتحدة للمرة الأولى في هايتي، فإن بلدي مثال على سُبل إسهام عدم التمكن من معالجة تلك الأسباب في زعزعة الاستقرار.

وتواجه المرأة اليوم في هايتي عقبات تحول دون انتفاعها بالخدمات والتعليم والرعاية الصحية الأساسية. فعلى سبيل المثال، تسجل هايتي واحدا من أعلى معدلات وفيات الأمومة في العالم، إذ تموت ٣٥٩ امرأة مقابل كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في هايتي. إن رؤية امرأة تموت لأنها طرقت بابنا بعد فوات الأوان أو أسرٍ كسرها الأسى بعد فقدان أمّ أو زوجة أو ابنة أثناء الولادة، صورٌ لا يمكن للمرء أن ينساها. إنها صور لا تفارق ذهني، بل ينبغي ألا تفارق أذهاننا جميعاً. ينبغي ألا تكون الولادة حكماً بالإعدام في هايتي.

والسرطان من المسائل الأخرى التي تؤثر، في المقام الأول، على النساء في هايتي؛ إذ أن ٧٥ في المائة من المصابين به لدينا نساء.

بالشراكة مع وزارة الصحة الهايتية، قدمت مؤسسة زانمي لسنت (شركاء في الصحة)، رعاية مجانية لمرضى السرطان في جميع أنحاء البلد لمدة تقارب العشرين عامًا. واليوم أنا صديقة لروزلين جين، أول مريضة بالسرطان. وبدون الرعاية التي قدمناها، ما كانت لتكون معنا.

يجب ألا تموت أي امرأة في هايتي بسبب عدم الحصول على رعاية التوليد أو علاج للسرطان. إن عدم إمكانية حصول النساء على الرعاية الصحية يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه التنمية في هايتي. لذلك، يتعين أن يشكل تعزيز العلاقة بين التنمية المستدامة والسلام والأمن، عنصرا أساسيا في الطريقة

التي يعالج بها المجلس الحالة في هايتي، وهذا أمر أساسي لوضع بلدي على طريق السلام والاستقرار.

لا يزال العمل الصعب، المتمثل في إنهاء العنفين الجنسي والجنساني في هايتي معركة تجري في صمت. إنه موضوع لا يريد أحد مناقشته، ومع ذلك يمكنه تغيير حياة النساء الشابات إلى الأبد. وأكثر من ٤٠ في المائة من جميع ضحايا الاعتداء الجنسي في هايتي تقل أعمارهن عن ٢٥ عامًا، والكثير منهم تقل أعمارهن عن ١٥ عامًا. إنني أتحدث بالنيابة عن جميع الناجين من العنفين الجنسي والجنساني، عندما أقول إن الإفلات من العقاب فيما يخص العنف المرتكب ضد النساء والفتيات في هايتي يجب أن يتوقف.

نحن لا نحتاج إلى قانون شامل بشأن العنف الجنساني فحسب، بل يجب علينا أيضًا تثقيف الهايتيين بشأن احترام النساء والفتيات وتغيير المعايير الاجتماعية الضارة التي تسبب العنف في المقام الأول. وينبغي لمجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، العمل مع الحكومة الهايتية للمضي قدماً باعتماد مشروع القانون الجنائي، وضمان استناد تعريف الاعتداء الجنسي بموجب القانون الجنائي إلى مبدأ القبول. وهذا من شأنه أن يجعل القانون الجنائي أكثر توافقا مع المعايير القانونية الدولية ويضمن وصول الناجيات إلى العدالة.

إننا ندرك كمقدمين للخدمات، الأهمية البالغة للرعاية الطبية للناجيات. ونعلم أيضًا أن هذه الخدمات غير كافية في جميع أنحاء البلد. تحتاج الناجيات من العنف الجنساني إلى رعاية شاملة ومناسبة من حيث التوقيت، لمعالجة مخاطر الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك حالات الحمل غير المرغوب فيه. وهذا يعني تقديم الدعمين النفسي والاجتماعي، والتدخل الطبي والوصول العادل والآمن إلى النظام القضائي.

إن هايتي بلد صغير مليء بالنساء البارزات. لقد ساعدت هؤلاء النساء مجتمعاتهن وأسرهن على الازدهار والنجاح رغم الظروف السيئة والمأساوية للغاية. وتضحي هذه المجتمعات الصغيرة والأسر بكل شيء من أجل تعليم أطفالها وبقائهم على قيد الحياة. ومع ذلك، لا تجد الفتيات سوى نماذج محدودة تمثل قدوة لهن أو مدافعات عنهن في مؤسسات السلطة في هايتي. ومن أجل مستقبل أفضل لأمهاتنا وأخواتنا وبنات العم والخال وبناتنا، يجب أن ندعم مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية على جميع المستويات والدعوة إلى سن قوانين أفضل، وتوفير رعاية صحية ميسورة التكلفة والتعليم والعدالة. لدى نساء هايتي الكثير الذي بوسعهن تقديمه لبلدهن وللعالم. لكننا بحاجة إلى مساعدة المجلس لتحقيق ذلك. ينبغي للمجلس أن يدعو البعثة إلى بناء قدرات المنظمات المحلية لتزويد الحكومة بخدمات عالية الجودة تراعي الاعتبارات الجنسانية للناجيات من العنفين الجنسي والجنساني. ويجب أن يستمر هذا العمل خلال الفترة الانتقالية المقبلة وأثناء إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة.

وينبغي للمجلس أن يكفل التمويل المستدام والمستمر ودعم البعثة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للنساء والفتيات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للناجيات من العنف الجنساني، والخدمات في أعقاب الكوارث الطبيعية. كما ينبغي للمجلس أن يدعو هايتي إلى اتخاذ الخطوة الهامة المتمثلة في توفير المزيد من الحماية القانونية للنساء والفتيات. وينبغي أن يشمل ذلك دعم اعتماد قانون شامل بشأن العنف الجنساني، وأجزاء من اقتراح إصلاح القانون الجنائي لعام ٢٠١٧ التي تسعى إلى سد بعض الثغرات فيما يخص توفير الحماية للناجيات من العنفين الجنسي والجنساني.

وفي أي عملية انتقال أو خفض تدريجي، يتعين على المجلس أن يضمن الحفاظ على أي مكاسب إيجابية تحققت في مجال المساواة بين الجنسين وتزويدها بالموارد المناسبة. وعند نظر المجلس

في التقرير المقبل عن البعثة وخلال أي إحاطات، ينبغي أن تشمل تقارير كبار مسؤولي الأمم المتحدة معلومات عن الجهود المبذولة لضمان المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في جميع جوانب الانتخابات البرلمانية، بما في ذلك الترشح والانتخاب، كجزء من الآليات الانتخابية الرسمية.

تريد النساء والفتيات في هايتي الإبقاء على تفاؤلهن. وكما قالت المؤلفة ربيكا سولنيت،

”الأمل ليس تذكرة يانصيب يمكنك الجلوس على الأريكة والإمساك بها، مع الشعور بأن الحظ حليفك. بل هو معول تهوي به على الأبواب لتفتحها، في حال الطوارئ“.

وحالة الطوارئ هي الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة فيود على إحاطتها التي أثارت إعجابنا.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

سنبدأ الآن استخدام ساعتنا الرملية.

السيد كوهين (الولايات المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أكون أول من يخضع لاختبار الساعة الرملية.

نود أن نشكر وزير الخارجية إدموند على انضمامه إلينا في مجلس الأمن اليوم.

ترحب الولايات المتحدة بهذه الفرصة لتناول حقوق الإنسان، ليس في هايتي وحدها ولكن في السياق الأوسع لعمليات حفظ السلام. إن تعزيز احترام حقوق الإنسان، كما يجسده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو هدف محوري لسياستنا الخارجية. تساعد حماية حقوق الإنسان على ضمان تحقيق السلام، وردع العدوان، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الجريمة والفساد، وتعزيز الديمقراطيات ومنع نشوب الأزمات الإنسانية. إن حقوق الإنسان ترتبط ارتباطًا وثيقًا بكل من مهمة مجلس الأمن وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن نعتمد على المعلومات التي تجمعها أفرقة حقوق الإنسان في مختلف عمليات حفظ السلام ونشيد بشجاعة حفظة السلام المنشورين وهم يقومون بمهمتهم.

أصدرت الولايات المتحدة لتوها تقاريرها القطرية السنوية عن حقوق الإنسان لعام ٢٠١٨. وعندما نوثق قضايا حقوق الإنسان، فإننا نلقي الضوء على محنة الضحايا ونظهر التزامنا بفضح الجناة. ومن خلال الرصد المستمر ومواجهة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان، فإننا نستخدم نفوذنا وقدرتنا على المساعدة على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإحداث التغيير الذي ترغب فيه الحكومات والمجتمعات.

لقد رأينا تغييرا إيجابيا في هايتي. حيث اتخذت الشرطة الوطنية الهايتية، خطوات لفرض الانضباط المنهجي على الضباط الذين ثبت أنهم ارتكبوا انتهاكات أو عمليات احتيال. وكما ذكرنا في عدة مناسبات، يمكن للشرطة الوطنية الهايتية زيادة تعزيز فعاليتها من خلال زيادة المساءلة والشفافية. وكما ذكرنا في تقريرنا عن حقوق الإنسان، حصل تحسن في أحوال السجون والاحتجاز التي لا تزال تمثل مشكلة كبيرة. كما أننا نلاحظ أيضا التقدم المحرز في شغل المناصب القضائية في هايتي.

وترحب الولايات المتحدة بالتقدم الذي أحرزته هايتي في تعزيز احترام حقوق الإنسان. ونلتزم بمواصلة العمل مع حكومة هايتي لمواصلة مواجهة التحديات الكبيرة التي يواجهها البلد، والتي تشمل مزاعم معزولة بعمليات قتل غير قانونية لبعض الأشخاص على يد الشرطة، والاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة، والاحتجاز التعسفي، وأحوال السجون القاسية والمهددة للحياة، ونظام قضائي عرضة للفساد والتأثير الخارجي، والاعتداءات البدنية على الصحفيين، وانتشار الفساد والإفلات

من العقاب والاتجار بالبشر، بما في ذلك أعمال السخرة. وتقوم بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، بدور رئيسي في تعزيز حقوق الإنسان. إن مهمتها المتمثلة في تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ضرورية لتعزيز سيادة القانون وبناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق الأمن في هايتي. وهي تسهم في ضمان المساءلة وكذلك احترام حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الإنسان للنساء والأطفال.

قدم الأمين العام الشهر الماضي تقييما (S/2019/198) لما وصلت إليه الأمم المتحدة وهايتي فيما يتعلق بتحقيق أهداف البعثة ونقاطها المرجعية. وتشكل لوحة العرض دائما أداة مفيدة للغاية لرؤية ذلك. ونحن نتفق مع تقييمه بأن هايتي تسير في مسار إيجابي، مع إدخال تحسينات على الكفاءة المهنية، وفعالية مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، وكذلك حماية حقوق الإنسان. كما أننا نتفق أيضًا على أن الشرطة الوطنية الهايتية تتمتع بالاكتفاء الذاتي بشكل متزايد فيما يخص توفير الأمن في جميع أنحاء البلد.

يقودني ذلك إلى المرحلة الانتقالية المقبلة، ونحن نستعد للتجديد النهائي لولاية البعثة. فإننا نتطلع إلى استمرار إطلاع الأمانة العامة لنا على المستجدات المتعلقة بالبعثة السياسية الخاصة التالية التي أوصى الأمين العام بها، لكي يتمكن المجلس من إنشاء البعثة السياسية الخاصة في الوقت المناسب وضمان الانتقال السلس إليها. يجب أن تتضمن البعثة ركيزة لحقوق الإنسان يمكنها مواصلة النهوض بالتقدم الذي أحرزته البعثة فيما يخص التقيد بمعايير حقوق الإنسان. وفي غضون ذلك، نتوقع من حكومة هايتي، إلى جانب البعثة، مواصلة العمل على التقيد بالمعايير إلى غاية انسحاب البعثة وما بعدها.

ونتوقع تجديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. ويتسق هذا الجدول الزمني مع استراتيجية الخروج السنتانية ومع تقييم الأمين العام. وكما جاء في تقريره المؤرخ ١ آذار/مارس، سيكون بوسع الشرطة الوطنية الهايتية تحمل كامل المسؤولية عن أمن وحماية هايتي بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ما لم تكن هناك تحديات متعاظمة أمام قدرة الحكومة على التصدي للأزمة. والولايات المتحدة تتشاطر هذا التقييم وتشير إلى أنه يعبر عن رغبة حكومة هايتي في الانتهاء من عملية حفظ السلام بحلول ذلك الوقت.

ولا نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يربط انتقال البعثة المزمع بالانتخابات التشريعية والمحلية في هايتي، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. بل إن الولايات المتحدة تشجع حكومة هايتي على التخطيط لانتخاباتها. وفي هذا السياق الأوسع، نشجع رئيس هايتي وممثليها المنتخبين على العمل معا وفق دستور هايتي لتشكيل حكومة جديدة لخدمة الشعب الهايتي في أقرب وقت ممكن. وما زلنا نؤيد إجراء حوار بناء وشامل للجميع بين الزعماء الحكوميين الهايتيين من مختلف الانتماءات السياسية والمجتمع المدني والمنظمات الدينية والقطاع الخاص لإيجاد حلول دائمة للأزمة السياسية والاقتصادية الراهنة.

وإننا مقتنعون بأن السبيل الأمثل لتلبية احتياجات وتطلعات الشعب الهايتي يتمثل في إجراء حوار حقيقي وإيجاد حلول توفيقية يؤديان إلى تشكيل حكومة شفافة وخاضعة للمساءلة.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): سأتبع تعليماتكم، سيدي، وأمتنع عن توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات. غير أنني أود أن أرحب بحضور مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ووزير خارجية هايتي بيننا.

سأركز على ثلاث نقاط: أولا، الحالة السياسية في البلد؛ وثانيا، التحديات الراهنة لحقوق الإنسان؛ وثالثا، أهمية الاستمرارية والانتقال التدريجي من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى بعثة جديدة.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، على الرغم من أن هايتي شهدت أسابيع اتسمت بالتوتر، فإن من المهم للغاية

ألا تعرض تلك التوترات التقدم المحرز في السنوات الأخيرة للخطر. والمظاهرات العنيفة التي خرجت تذكرنا بضرورة مواصلة الإصلاحات المؤسسية. ولا يمكن إيجاد حل لمسألة عدم الاستقرار السياسي إلا من خلال الحوار الداخلي الشامل للجميع للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية. والحكم الديمقراطي ينطوي على إجراء حوار بناء مع المعارضة والمجتمع المدني، بما في ذلك بشأن مسألة أموال صندوق النفط الكاريبي الحساسة ومكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، يمثل تحديد السلطة التشريعية خطوة رئيسية نحو تعزيز الديمقراطية. وتعيد بلجيكا تأكيد أهمية الإسراع باعتماد القانون الانتخابي وتحديث القوائم الانتخابية لتمهيد الطريق لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع في حينها.

ثانيا، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، نرحب بتعيين وزير منتدب معني بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر. وكذلك ترحب بلجيكا برد الفعل الفوري للسلطات الهايتية عقب ورود تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها الشرطة الوطنية الهايتية. وعلاوة على ذلك، يسعدنا أن نلاحظ نشر أول تقرير علني للمكتب الوطني لأمين المظالم المعني بحقوق الإنسان. وندعو السلطات إلى زيادة تعزيز قدرة المفتشية العامة للشرطة الوطنية وتنفيذ خطتها استجابة لتوصيات مجلس حقوق الإنسان.

ثالثا، تؤكد بلجيكا على أهمية الاستمرارية والانتقال السلس خلال مرحلة انسحاب البعثة. ونرحب بتوصيات الأمين العام بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في هايتي ونؤيد خيار إنشاء بعثة سياسية خاصة. ونعتقد أن إنشاء ولاية بموجب الفصل السادس أمر مناسب، ونلاحظ أن هذا الخيار قد لاقى قبولا لدى السلطات الهايتية التي قابلتها بعثة التقييم الاستراتيجي.

ومن المهم وجود قدرات سياسية واستشارية استراتيجية رفيعة المستوى في الميدان لدعم السلطات الهايتية. ونحن نؤيد إدراج العناصر التالية في مكتب الممثل الخاص للأمين العام: المساعي الحميدة وتطوير الشرطة والإصلاح القضائي والحد من العنف المجتمعي وإدارة السجون وحماية وتعزيز الحقوق الأساسية، بما في ذلك حقوق المرأة. وأعتقد أنه من المهم بالنسبة لنا ألا نفصل بين العناصر المختلفة للنظام الجنائي، وذلك بالإبقاء على عناصر دعم الشرطة ونظامي العدالة والسجون معا. وستكون هناك حاجة إلى اتباع نهج كلي داخل البعثة.

إن بلجيكا مقتنعة بالحاجة إلى وجود عنصر قوي معني بحقوق الإنسان في البعثات المقبلة. وينبغي التركيز باهتمام على تشجيع المرأة على المشاركة، وأنا أردد فحسب ما قالته السيدة لون فيو في وقت سابق. وكذلك يجب أن تشمل الولاية المقبلة آليات للتقييم المنتظم للأهداف والنتائج المحققة، بما في ذلك من خلال مؤشرات محددة.

أخيرا، كثيرا ما نتكلم عن المرحلة الانتقالية، غير أنه سيتم نقل سلسلة من المهام بشكل أساسي إلى السلطات الوطنية. والمسؤولية تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق الحكومة الهايتية، ولا سيما من خلال اعتماد وتنفيذ التشريعات الرامية إلى توطيد سيادة القانون.

وفي الختام، أعرب عن امتناني على العمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر ممثل بلجيكا على اتباعه اقتراحنا بالاقتصار على مناقشة النقاط ذات الصلة التي يتعين تغطيتها في بيانات الممثلين.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): لم تكونوا ديمقراطيين جدا اليوم، السيد الرئيس، إذ أنكم فرضتم علينا هذه الأداة الهمجية، ولكننا سنرضى بها.

نلاحظ مع الاهتمام أن ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ستنتهي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، على النحو الذي توخاه مجلس الأمن. وينبغي ألا تحجب

المكاسب المشجعة التي حققتها البعثة في العديد من المجالات التحديات الكثيرة التي تواجه الانتقال إلى شكل جديد لوجود الأمم المتحدة في هايتي. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يعلق على ثلاث مسائل رئيسية تتعلق بحقوق الإنسان وهشاشة الحالة الاجتماعية والسياسية الحالية والأنشطة المزمع أن تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة الجديدة في أعقاب انسحاب بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ترحب كوت ديفوار بالجهود التي تبذلها السلطات الهايتية التي تهدف إلى تعزيزها، وذلك عنصر أساسي من عناصر ولاية البعثة وشرط ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويرحب بلدي بوضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان في نيسان/أبريل ٢٠١٧، عملا بتوصيات مجلس حقوق الإنسان وبإطلاق خطة عمل جديدة لمعالجة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، علاوة على اعتماد مشروع القانون الجنائي ومشروع قانون الإجراءات الجنائية لسد الثغرات الهيكلية. ويظل يساور وفد بلدي القلق إزاء ظروف الاحتجاز في السجون واستمرار أنشطة العصابات المسلحة. وفي هذا الصدد، نحث السلطات الهايتية على مضاعفة جهودها من أجل التصدي للمشاكل المستمرة المرتبطة بالاكتظاظ في السجون.

وبالإضافة إلى ذلك، تقدر كوت ديفوار الجهود التي تبذلها الحكومة الهايتية من أجل تنفيذ الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين والخطة الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة، واللتين تشكلان جزءا من سياسة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويعتقد بلدي أنه ينبغي كذلك أن تراعي الإجراءات المتخذة لتعزيز حقوق الإنسان تحسين النظام الإنساني القائم وتخصيص الموارد بشكل مناسب لبرنامج المعونة الإنسانية في هايتي.

وفيما يتعلق بهشاشة الحالة الاجتماعية والسياسية في هايتي، فإن بلدي يعرب عن أسفه إزاء تكرار المنازعات الاجتماعية الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي طال انتظاره. ولذلك، يبدو من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة متعددة القطاعات لاستعادة وتعزيز ثقة الجمهور في المؤسسات العامة ولاجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية. وتحقيقا لتلك الغاية، تشجع كوت ديفوار الحكومة على تكثيف الحوار مع جميع الجهات الفاعلة الهايتية، بما في ذلك المجتمع المدني، من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة بشأن الأولويات المتعلقة ببناء السلام والاستجابات اللازمة لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان.

ويرحب وفد بلدي كذلك بالتزام حكومة هايتي بإجراء انتخابات عام ٢٠١٩ في المواعيد المتفق عليها. ولذلك، فإنه يدعو إلى إصلاح توافقي للعملية الانتخابية يضمن إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة الجديدة، بعد انسحاب البعثة الحالية، فإن بلدي يؤيد توصيات الأمين العام ويشجع الجهات الهايتية صاحبة المصلحة على تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة من أجل التعاون في تحديد أولويات البعثة السياسية الخاصة، التي من شأنها توطيد المكاسب الديمقراطية والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ختاما، تدعو كوت ديفوار المجتمع الدولي برمته إلى دعم شعب وحكومة هايتي في جهودهما الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لاستعادة السلام والاستقرار الدائمين في هايتي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأتكلم ببطء شديد حتى ينفد الرمل.

(تكلم بالإنكليزية)

فأنا منضبط جدا.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): يقدر وفدي عقد هذه الجلسة والإحاطات

الإعلامية المهمة التي قدمها المتكلمون الضيوف: وكيل الأمين العام لاكروا، والمفوضة السامية باشليه، والمديرة التنفيذية فيود التي مست كلماتها قلوب الجميع هنا. وأود أيضا أن أرحب بحضور معالي السيد بوكشيت إدمون، وزير خارجية هايتي.

إن الجمهورية الدومينيكية وهايتي أمتان ترتبطان بقوة بروابط الجغرافيا والتاريخ. وماضينا مرتبط بجيراننا تماما مثل مستقبلنا، بلا شك، وهو ما يتطلب التزاما مشتركا برفاه شعبينا. لذلك، وعلى المستوى الثنائي، فإن تضامننا مع هايتي مستمر، وكذلك رغبتنا في تقدم العلاقات بين بلدينا في كل المجالات.

وعلى المستوى المتعدد الأطراف، يسرنا أن الجميع هنا يقر أيضا بأهمية تأمين حصول هايتي على كل الدعم الممكن لكي تتمكن من تطوير قدراتها بالكامل وتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها. ولذلك، نؤيد جميع المبادرات التي نفذت حتى الآن من قبل الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في هايتي.

والانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ كان علامة فارقة من خلال الانتقال من عملية لتحقيق الاستقرار إلى بعثة لدعم العدالة. وبذلك، اعتُرِف بالتقدم المحرز، مما أدى إلى انتخابات أقر المجتمع الدولي بصحتها، من حيث شفافيتها وحسن تنظيمها على السواء. وينصب التركيز الآن على دعم وتعزيز مجالات مثل تدريب الشرطة الوطنية الهايتية والمؤسسات القضائية. ومنذ ذلك الحين، ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2019/198)، رأينا تقدما واضحا يُحرز في تعزيز تلك المجالات، مع ازدياد قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على العمل المستقل، والزيادة في عدد أفرادها وفي إمكانية الوصول إلى برامج التدريب.

كما أننا نشعر بالتفاؤل إزاء النجاحات التي حققها برنامج البعثة للحد من العنف المجتمعي، فضلا عن صياغة قانون جديد لمكافحة العنف الجنساني، من بين أمور أخرى. وسيكون هذا البرنامج مفيدا للشباب بصورة خاصة، بالنظر إلى أنهم سيجدون الدعم في حالات الخطر، مع إمكانية الوصول إلى المساعدة النفسية والتدريب المهني وفرص القيادة. ويجب أن يتوفر للشباب في هايتي فرص تطوير مهاراتهم وتلقي المعارف واكتسابها، فهم المحرك للتنمية المستدامة لشعوبهم. ومؤخرا، عرضنا تجربتنا في مجال الإدماج الاجتماعي على مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية بهدف حفز تنفيذ مشاريع مماثلة في هايتي.

ونحن عازمون في مشاركة الأمين العام رغبته في المضي قدما نحو مرحلة جديدة في العلاقات بين الأمم المتحدة وهايتي. ومع ذلك، نرى أيضا أن من المهم عدم التسرع، حتى لا تُعرض الإنجازات التي تحققت بالفعل للخطر. ونعتقد أنه بعد أن يثبت أن الإنجازات التي تحققت في هايتي متينة ومستدامة، يمكن استكشاف أشكال أخرى من العلاقات.

وعلى الرغم من التقدم المأمول المعرب عنه آنفا، يشير التقرير إلى أن ٤٩ في المائة فقط من المعايير المرجعية سوف يتحقق أو يظل في اتجاه إيجابي. أما المعايير المرجعية الأخرى فهي إما ثابتة أو سالبة. ولذلك، يشير التقرير إلى أنه لا يزال هناك عددا من مواطن الضعف الهيكلية المهمة في بعض المجالات.

وعلى الرغم من المهنية المتزايدة للشرطة، فإنها ما زالت تفتقر إلى الأدوات اللازمة لضمان أداء متسق والالتزام بحقوق الإنسان والاستخدام المتناسب للقوة. كما أن قدرتها على إجراء التحقيقات متدنية، وكذلك معدل القضايا التي تحال إلى المحاكم. ووفقا للتقرير، تجاوز جزء كبير من الاحتجاجات الأخيرة قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على الاستجابة، بالإضافة إلى أن الظروف تبدو غير مؤاتية لتأمين اعتمادات في الميزانية لمجرد الحفاظ على وتيرة التقدم المحرز حتى الآن.

وفي الوقت نفسه، نرى أيضا أن التقرير يخلص إلى أن التقدم المحرز في المجال القضائي محدود للغاية. ورغم الزيادة في عدد الضباط والسجون وموظفيها، فقد زاد معدل حالات الاحتجاز

قبل المحاكمة، الذي يتجاوز السنتين، فضلا عن الزيادة في معدل الوفيات أثناء الاحتجاز. ولم نر تقدما تشريعيا يزيل العوائق التي تمنع المواطنين من الاحتكام إلى القضاء، ويولي الاهتمام الواجب للقضايا المتعلقة بالقصر.

وتخلص المبعوثة الخاصة إلى أن الظروف ليست مهيأة بعد لضمان الاستقرار السياسي. والواقع أنها تعتقد أن التهديد الذي تمثله الجماعات المسلحة العنيفة قد ازداد، وأن هناك درجة عالية جدا من عدم الثقة لدى السكان بشأن فعالية الجهاز القضائي.

وهايتي تفتقر أيضا إلى نظام للاستجابة للتهديدات، مثل الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي وحالات تفشي الكوليرا وانعدام الأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، يشير التقرير إلى أنه، حتى وقت الإصدار، فإن نسبة الوارد من الأموال المتعهد بتقديمها لخطة الاستجابة الإنسانية التي قد يستفيد منها ٢,٢ مليون شخص – لم تتجاوز ١٣ في المائة – وأكرر ١٣ في المائة فقط.

ومن الناحية الاقتصادية، فقد تأثر الوضع بشكل خطير جراء العجز المالي ومعدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية لهايتي، مع التأثيرات المعروفة لذلك على الحكم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحواجز الجمركية وغير الجمركية تتسبب في ارتفاع الأسعار بشكل مصطنع وتحفز الاتجار غير المشروع بالسلع.

لكل هذه النقاط، في رأينا، هناك من الأسباب ما يكفي للحث على إعادة النظر في الإطار الزمني لتنفيذ خريطة الطريق المقترحة في تقرير الأمين العام.

والحالة التي تواجه الحكومة المؤقتة، التي شكلت بعد استقالة رئيس الوزراء، السيد جان هنري شيانت، تبرز هشاشة الخطوات التي قطعت حتى الآن على طريق ترسيخ المؤسسات الديمقراطية. والحقيقة هي أن هايتي في خطر الدخول في حلقة مفرغة. وما من حل للخروج منها سوى إنهاء حالة عدم الاستقرار السياسي في البلد. وفهم ذلك من شأنه أن ييسر لنا تكوين فكرة أوضح عن الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها.

ومن الأهمية بمكان أن تجرى الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام في جو من السلام والهدوء والشفافية وفقا للقانون الهايتي. وتعد قدرة الحكومة الهايتية على قيادة هذه العملية عنصرا أساسيا لشرعية النظام الديمقراطي ولتحقيق الاستقرار في البلد في الحاضر والمستقبل.

ويجب علينا في ذلك الصدد، أن نكفل المشاركة الكاملة للمرأة في هذه العملية على صعيدي الانتخاب والترشيح، وأن تكون جزءا من آليات الانتخابات الرسمية بهدف ضمان تمثيلها بصورة عادلة. ولذلك فإن من الحصافة أن تظل جميع الأبواب مفتوحة في هذا الوقت فيما يتعلق بالسبل التي يمكن أن تقدم بها الأمم المتحدة المساعدة المطلوبة. وبوسع المجلس أن يقيم ما إذا كانت الظروف مؤاتية لتأجيل بدء إنهاء بعثة دعم نظام العدالة في هايتي. وندعو علاوة على ذلك إلى مواصلة إعداد بعثة سياسية للإسهام بقدر كبير في إنشاء مؤسسات قوية وحديثة. ونرى أنه ينبغي أن تكون لهذه البعثة آفاق طموحة وأن تدعم استكشاف جميع الآليات المتاحة، بما في ذلك إجراء دراسة شاملة للكيفية التي يمكن بها إدراج هايتي في جدول أعمال لجنة بناء السلام وضمان وصولها إلى صندوق بناء السلام.

وقد أبدى شعب هايتي وحكومتها عزمهما على العمل لمعالجة الوضع في بلدهما. وعليه، فإنهما يستحقان أن يقدم لهما مجلس الأمن دعما غير مشروط. وإذا نجحنا في توطيد الاستقرار السياسي في هايتي، فإن ذلك سيصبح ركيزة لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وحقوق الإنسان، وهو ما يستحقه الشعب الهايتي ويصبو إليه.

السيد دوكلو (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لعقد هذه الجلسة ونشكر المشاركين في المناقشة على إحاطاتهم الزاخرة

بالمعلومات. ونرحب أيضا بمشاركة وزير خارجية هايتي، السيد بوشيه إدموند.

وتراقب بيرو عن كثب الحالة في هايتي وتؤيد الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي تمشيا مع الأهداف والمؤشرات التي اقترحها الأمين العام للخروج المستدام للبعثة.

وإذ نشيد بالتقدم الكبير الذي أحرزته هايتي خلال السنوات الأخيرة بدعم من الأمم المتحدة، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم الاستقرار السياسي والضعف المؤسسي والركود الاقتصادي، وهي العوامل التي أدت إلى تفاقم التوترات الاجتماعية وتؤثر سلبا على الحالة الإنسانية في البلد. ونرحب في ذلك الصدد، بمبادرات الرئيس موييز الرامية إلى تعزيز الحوار الوطني، فضلا عن اتفاق الميثاق. وعلاوة على ذلك، فإن مكافحة الفساد والإفلات من العقاب يجب أن تقترن بتلك الجهود لأجل تعزيز سيادة القانون وثقة الشعب في مؤسساته. وسيكون مفيدا في ذلك الصدد، الحصول على معلومات إضافية فيما يتعلق بإعلان الحكومة عن إنشاء لجنة مستقلة لرصد التحقيقات في قضية صندوق النفط الكاريبي.

ونؤيد دعم الأمم المتحدة لحكومة هايتي فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، ونشدد على ضرورة موافقة الكونغرس على وجه السرعة على قانون المجلس الانتخابي الدائم. ونثني أيضا على تعزيز القدرات العملياتية للشرطة الوطنية الهايتية. ومن الأهمية بمكان مواصلة إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية بغية تعزيز احترام حقوق الإنسان وقدرات الرقابة وآليات المساءلة. ونرى أيضا أن من الضروري تنشيط الآليات اللازمة للحد من العنف المجتمعي، إلى جانب البرامج المتعلقة بتنظيم الأسلحة والذخيرة. ويجب أن يحل ذلك النهج محل سياسات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي لم تعد ملائمة للسياق الهايتي.

ونشدد على ضرورة الانتهاء من وضع خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان بهدف تعزيز حقوق المرأة على وجه الخصوص، وكذلك ضمان الموافقة في الوقت المناسب على الأجزاء التشريعية المتبقية والضرورية لتعزيز الوصول إلى القضاء، بما في ذلك القانون الجنائي، على النحو الذي أشارت إليه السيدة فيود، وقانون الإجراءات الجنائية وقانون السجون. ونرحب في ذلك الصدد، بالجولة الأولى لتقييم السجون الذي ستعقده مديرية إدارة السجون بهدف تعزيز الموارد المخصصة لهذا المجال، والتي نأمل أن تسهم إلى جانب الإصلاحات التنظيمية في حل المشاكل في مجالي الرعاية الصحية واكتظاظ السجون.

وترى بيرو أنه، تمشيا مع القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨) يجب أن تأخذ عملية انتقال البعثة وخروجها في الاعتبار الأوضاع الأمنية في الميدان، وقدرة هايتي عموما على ضمان الاستقرار في إقليمها. وهي مسألة تتعلق بأخذ الاحتياطات اللازمة – كما أشار ممثل الجمهورية الدومينيكية – حتى لا يقوض التقدم المحرز. وتمشيا مع أولويات الحكومة، ينبغي للبعثة الجديدة أن تواصل الجهود التي بذلتها بعثة دعم نظام العدالة بهدف تعزيز سيادة القانون وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية والحد من العنف المجتمعي وإصلاح نظام العدالة وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ونتفق في ذلك الصدد، مع الأمين العام على أنه ينبغي للبعثة الجديدة أن تكون بمثابة مكتب لتقديم المشورة الاستراتيجية وأن يعمل على نحو متكامل مع الفريق القطري. ونرى أنه ينبغي أن يواصل الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام الاضطلاع بدور هام في هذا الهيكل الجديد من أجل ضمان توفير الموارد الكافية للانتقال المنظم والسلمي الذي يسمح باستمرار وجود الأمم المتحدة بصورة تمكنها من الاستجابة المستمرة والإسهام بفعالية في الجهود التي تبذلها الحكومة.

وختاما، أود أن أعرب عن تأييد بيرو للمسؤوليات الهامة التي اضطلعت بها البعثة ومنظومة الأمم المتحدة في الميدان،

فضلا عن التزامنا الراسخ بضمان الاستقرار والرخاء في هايتي والمنطقة بأسرها.

السيد العتيبي (الكويت): بداية، نتقدم بجزيل الشكر إلى مقدمي الإحاطات، ونرحب بمشاركة وزير خارجية هايتي، السيد إدموند معنا في هذه الجلسة.

في مثل هذا الشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤ أي قبل ١٥ عاما، وخلال الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن، أنشئت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والتي أوكلت إليها مهمة إعادة الاستقرار في هايتي. ومنذ ذلك الحين، وحتى الآن ما فتئت الأمم المتحدة تحقق النجاحات تلو النجاحات على كافة الأصعدة والتي لم تتحقق إلا بعد عناء ومشقة وجهد صادق بذل من كافة العاملين في تلك البعثة.

ونعبّر هنا عن تقديرنا واحترامنا لما قاموا به طوال هذه الفترة، خصوصا أولئك الذين ضحوا بأرواحهم دفاعا عن مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، والتي تجلت في إرساء السلم والأمن وإعادة الاستقرار إلى أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمتنا، الأمر الذي جعل المجلس يتخذ قرارا يفضي إلى إغلاق البعثة وإحلال بعثة أخرى مكانتها وأوكلت إليها مهمة دعم نظام العدالة ورسم مستقبل وجود الأمم المتحدة من غير حفظة السلام في هايتي وتكون مدة ولايتها سنتين. والتي واصت أيضا بدورها جهودها الحثيثة ضمن حدود ولايتها في سبيل المحافظة على النجاحات التي تحققت طوال فترة الوجود الأممي والبناء عليها.

وها نحن اليوم على مشارف نهاية تلك الولاية المقررة، وبين أيدينا التوصيات والمقترحات المقدمة من قبل الأمين العام، جاءت بعد دراسة وتدقيق وتمحيص، وبالشراكة مع جميع الفئات الفاعلة في الشأن العام في هايتي، تتعلق بالشكل الأمثل لوجود الأمم المتحدة في المستقبل بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

لقد تحققت بالفعل طوال الفترات الماضية نجاحات عديدة على عدة أصعدة، أدت بدورها إلى خلق مناخ مفعم بالأمن والاستقرار النسبي في هايتي، وتجسدت في الآتي.

أولا، الكفاءة والروح المهنية التي اتسمت بها قوات الشرطة الوطنية الهايتية، والتي اتضحت جليا خلال تعاملها مع المظاهرات العديدة التي اندلعت في الفترة الأخيرة من هذا العام، جعلها محط تقدير واحترام وأكسبها ثقة المجتمع الدولي في قدرتها على المحافظة على الأمن والنظام العام.

ثانيا، الانخفاض المستمر في عدد الجرائم المسجلة والذي نتجت عن الجهود المبذولة من قبل بعثة الأمم المتحدة وقوات الشرطة الوطنية الهايتية على حد سواء.

ثالثاً، التقدم المحرز في مكافحة وباء الكوليرا والذي نتج عن مواصلة الأمم المتحدة دعمها للسلطات الوطنية تجاه تنفيذ الخطة الوطنية للقضاء على وباء الكوليرا.

رابعاً، التعيينات القضائية الأخيرة والتي من شأنها أن تلقي بظلالها إيجاباً على المسار القضائي في البلاد ورفع كفاءته، خصوصاً بعد اعتماد قانون إنشاء وتنظيم المجلس الوطني للمساعدات القانونية.

كما أن هناك نجاحات كثيرة تحققت يصعب تعدادها، إلا أنه ومن جانب آخر فإن هذه النجاحات يقابلها تحديات جمة وحقيقة يجب أخذها بعين الاعتبار، تتجلى في الآتي:

أولاً، الاستحقاق الانتخابي التشريعي المقرر في شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل والذي يتطلب بذل جهود حثيثة من قبل السلطات الوطنية تفضي إلى إتمامه بأحسن صورة.

ثانياً، الركود الاقتصادي والذي تسبب بالعديد من المشكلات التي مسّت احتياجات المواطنين الأساسية، الأمر الذي يتطلّب وضع جميع الخلافات السياسية جانباً من قبل الأحزاب وجميع الهيئات السياسية الفاعلة والجلوس على طاولة

حوار وطنية شاملة تفضي إلى الاتفاق على خطة وطنية معنية بإصلاح الأوضاع الاقتصادية وتؤدي إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمار.

ثالثاً، حالات الاكتظاظ التي تشهدها المؤسسات العقابية والتي ألقت بظلالها سلباً على الأوضاع الإنسانية.

رابعاً، القصور المالي الذي طال غالبية الخطط الاستراتيجية الموضوعة والتي تتصل برفع كفاءة مؤسسات الدولة.

خامساً، محاربة كافة أشكال الفساد وإرساء قواعد الحكم الرشيد وتعزيز سيادة القانون.

إن جلّ هذه التحديات يستلزم منّا وحدة الموقف وتضافر الجهود وتقديم كل الدعم للسلطات الوطنية من أجل تمكينها من مواجهتها ومعالجتها على أكمل وجه، وذلك في سبيل المحافظة على ما تم إنجازه من مكاسب عديدة. وعليه، فإننا ندعم ما خلص إليه الأمين العام من توصيات واقتراحات تجاه إنشاء بعثة سياسية خاصة في هايتي معنية بالمساعدة الحميدة وتقديم المشورة مدتها عام كامل.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلّم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ بياني، نود أن نعرب عن ترحيبنا بالرئاسة الألمانية على ما قدمته من ابتكار وعن تأييدنا لها. ويحدونا الأمل في أن فتح الستائر وإلقاء الضوء على مجلس الأمن سوف يؤدي إلى مزيد من الشفافية في عمله، وربما في نهاية المطاف إلى إصلاح مجلس الأمن الذي تطالب به معظم الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأفريقية.

ونودّ أن نشكر ألمانيا على عقد هذه الجلسة في أعقاب التطورات التي حدثت مؤخراً في هايتي. ولن نشكر مقدمي الإحاطات، عملاً بتوجيه من الرئيس، ولكن ربما يكون من الملائم الترحيب بوزير خارجية هايتي في جلستنا.

في البداية، نودّ أن نرحّب بالمكاسب الإيجابية والتقدم المحرز في هايتي، ولا سيما في تطوير قوة الشرطة الوطنية، التي أظهرت الكفاءة المهنية والفعالية تحت الضغط الشديد أثناء المظاهرات الأخيرة.

ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء تدهور الحالة الأمنية في البلد. فالاحتجاجات الأخيرة في جميع أنحاء البلد لا تؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان فحسب، بل تقوض أيضاً آفاق إجراء انتخابات سلمية في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

وأود أن أذكّر وزير خارجية هايتي بأن تلك الأحداث تبرز استمرار الحاجة إلى المصالحة في البلد. ومن الجدير بالذكر أن الدولة التي تتخذ خطوات نحو المصالحة لا توحّد أبناء شعبها وتشجع على عملية بإدارة وطنية فحسب، وإنما تهيئ أيضاً، من خلال هذه الجهود، بيئات تفضي إلى مؤسسات أكثر فعالية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يدرك وزير الخارجية أن جنوب أفريقيا تؤيد دعوة الأمين العام إلى حوار شامل وعلى المستوى الوطني بين الهايتيين من أجل التشجيع على الهدوء والاستقرار على المدى الطويل في البلد.

لقد أدت الأمم المتحدة تاريخياً دوراً حاسماً في هايتي عن طريق الأمين العام ومساعيه الحميدة، وذلك من خلال بناء قدرة المؤسسات مثل الشرطة الوطنية الهايتية، وهو أمر بالغ الأهمية في تعزيز الجهود الرامية إلى إرساء الديمقراطية في هايتي. وعلاوة على ذلك، نرى أن الأمم المتحدة والحكومة تؤديان الدور، في شراكة مع منظمات المجتمع المدني، في الجمع بين جميع الأطراف المتنازعة من أجل التوصل إلى اتفاق يفيد شعب هايتي. ولدى المجتمع المدني الكثير مما يسهم به في هذا الصدد بالنظر إلى خبرته بشأن الحقائق على أرض الواقع، بما في ذلك الحالة الأمنية والأزمة الاقتصادية وتدهور الأوضاع الإنسانية.

ولقد أحاطت جنوب أفريقيا علماً بمقترحات الأمين العام في تقريره الأخير عن هايتي (S/2019/198)، ولا سيما فيما يتعلق بالخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وإنشاء بعثة سياسية خاصة بعد ذلك. ونعتقد أن من المهم أن يواصل المجلس القيام بدور لتحقيق الاستقرار في هايتي، الأمر الذي يتطلب الرصد الدقيق للحالة في الميدان، فضلاً عن تقييم الاحتياجات، لا سيما في الفترة التي تسبق انتخابات تشرين الأول/أكتوبر.

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن العمليات الانتخابية قد تؤدي إلى عدم اليقين وأيضاً إلى إمكانية تحقيق الهدوء في وقت لاحق. وعلى هذا النحو، فدعم الأمم المتحدة في الفترة التي تسبق الانتخابات في هايتي وفي أعقابها سيكون أمراً هاماً، بما في ذلك من خلال العمل عن كثب مع الحكومة والسلطات في هايتي لضمان الانتقال السلس بما أن ولاية البعثة تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر.

وأخيراً، وإذ أتنازل عن بعض الوقت لزميلي من الجمهورية الدومينيكية، فاستمرار دعم المجتمع الدولي لحكومة وشعب هايتي لا يزال عنصراً حاسماً في تحقيق الأمن والاستقرار والديمقراطية الشاملة في البلد والمنطقة.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلّم بالإنكليزية): لقد كانت هذه الجلسة غنية وزاخرة بالمعلومات بصفة خاصة بشأن هايتي، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير لمقدمي الإحاطات هذا الصباح. وأعتقد أن حضور المفوضة السامية لحقوق الإنسان في هذه القاعة اليوم يذكرنا جميعاً بأن حقوق الإنسان ذات أهمية حيوية، في حد ذاتها وفي الركيزتين الأخريين لعمل الأمم المتحدة على حد سواء. ونعلم أن الدول التي تنتهك حقوق الإنسان أقل ازدهاراً وأقل استقراراً وأقل قدرة على تلبية احتياجات شعوبها ومن المرجح أن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وأود أن أركّز على ثلاث قضايا اليوم.

أولاً، أود أن أتناول مسألة المرأة والسلام والأمن. لفتت السيدة فايو انتباهنا إلى العديد من العوائق التي تواجهها المرأة في هايتي، بما في ذلك العنف الجنساني وعدم الحصول على الرعاية الصحية والعدالة. ونتفق بشدة مع النداءات التي قدمتها هذا الصباح، ولا سيما من أجل تحسين الخدمات المقدمة لضحايا العنف الجنساني، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على العدالة بصورة منصفة وآمنة، وكفالة أن أي كيان من كيانات الأمم المتحدة سيخلف بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي يجب أن يضمن الحفاظ على المكاسب التي تحققت في المساواة بين الجنسين، وينبغي أيضاً أن يدعم حماية المرأة وتمكينها.

كما أود أن أكرر الدعوة التي أطلقتها السيدة فايو لتحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وهي النقطة التي أثارها زميلاي ممثلا بلجيكا والجمهورية الدومينيكية. ومن المؤكد أن ذلك سيساعد على تسريع وتيرة التقدم المحرز نحو ضمان تحسين حصول النساء على الحقوق والعدالة والخدمات. وأتفق أيضاً مع أن من الأهمية بمكان أن تركز الأمم المتحدة، في تقاريرها المقدمة إلى مجلس الأمن، على هذه المسألة وأن تستكمل معلوماتنا عن التقدم المحرز.

ثانياً، فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في هايتي، نتفق تماماً مع المتكلمين الآخرين على أنه رغم ما أحرز من تقدم في حالة حقوق الإنسان في البلد، فإن ذلك التقدم كان متفاوتاً، ولا تزال هناك شواغل خطيرة. ونرحّب بالعمل الذي اضطلع به بشأن وضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان وتعيين منسّق لحقوق الإنسان على المستوى الوزاري. ونرحّب بالتحسينات الأخرى المذكورة في تقرير الأمين العام (S/2019/198).

ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، لا نزال نشعر بالقلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم أن الشرطة الوطنية الهايتية ارتكبتها خلال المظاهرات التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بما في ذلك ادعاءات بالإعدام

بإجراءات موجزة. وما يبعث أيضاً على القلق، حسبما أفاد تقرير الأمين العام، أن ٧٤ في المائة من نزلاء السجون لا يزالون قيد الحبس الاحتياطي وأن معدل الوفيات بين السجناء، وفقاً لهذه النشرة المفيدة من الأمم المتحدة، قد زاد في الواقع من ١١,٨ إلى ١٤ فردا من كل ١ ٠٠٠ سجين.

هذه الشواغل لا تزال قائمة. وأود أن أشدد على أن هايتي، إذا أرادت التعجيل في طريقها إلى تحقيق الاستقرار والازدهار استناداً إلى تعزيز العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، ينبغي أن تضع حقوق الإنسان في المركز والصدارة، وهذا عنصر هام للغاية في التحول من حفظ السلام إلى بناء السلام نأمل حقاً في إيلائه أولوية أعلى.

وفي إطار التفاعل، سيدي الرئيس، فقد شجعتنا على طرح الأسئلة. وسيكون من المفيد أن تخبرنا الأمم المتحدة متى سيتم الانتهاء من نتائج بعثة التحقيق في أحداث لاسالين وإتاحتها على النحو المرجو لمجلس الأمن.

ثالثاً وأخيراً، بشأن مسألة إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة التي تطرق إليها العديد من المتكلمين، تؤيد المملكة المتحدة بشكل واسع اقتراح الأمين العام بأن تلي البعثة الحالية بعثة سياسية خاصة.

ونرحب على وجه الخصوص بكون حقوق الإنسان وحماية المرأة وتمكينها في صميم ولايتها. إنني أسمع شواغل الجمهورية الدومينيكية مدوية وواضحة. وسيكون من المهم ضمان أن يتم الانتقال بطريقة مسؤولة وعلى نحو سلس، مع مراعاة الحالة على أرض الواقع بينما ننتقل من وجود لحفظ السلام إلى بعثة سياسية خاصة. ونود أن نكرر الإعراب عن تقديرنا للعمل الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ونشجع جميع الدول على التعاون معها وأن تقدم لها الدعم الكامل. وللأمم المتحدة دور واضح تضطلع به لضمان عملية انتقال متكاملة ومستدامة، ولكن قيادة حكومة هايتي هي في نهاية المطاف التي ستجعل عملية الانتقال ناجحة.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب بوزير خارجية هايتي بوشيه إدموند وبقول، ليعم النور في هذه القاعة وفي هايتي. يسر إندونيسيا أن تسمع عن التقدم المستمر في توطيد السلام والاستقرار في هايتي على الرغم من التحديات على أرض الواقع، ولا سيما خلال الاحتجاجات العنيفة التي وقعت مؤخرا في أنحاء عديدة من هايتي في شباط/فبراير. نحن نقدر الجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية الهايتية لإدارة حالات العنف تلك. ومن الأهمية بمكان التأكد من أنها لا تتصاعد بأي حال من الأحوال، لأنه لا يمكننا أن نتحمل هذه النكسات أو ما يتصل بها من عواقب إنسانية.

وأود أن أشكر إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام على لوحة متابعة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التي تنقل بالتأكيد المجلس إلى المعلومات المصورة وتفكير الألفية في القرن الحادي والعشرين. لا تزال هناك بعض الأهداف التي يلزم تحقيقها، كما أن لدي بعض الأسئلة بشأن الأهداف المتعلقة بأعداد حالات الاختطاف والجرائم الأخرى، التي أعتقد أنها ينبغي أن تكون صفرا وليس أي رقم آخر، لكن ربما يمكن توضيح ذلك في وقت لاحق. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، تشعر إندونيسيا، شأنها شأن الأعضاء الآخرين، بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في هايتي، ونحض على معالجة وتخفيف معاناة المحتاجين على وجه السرعة، بالنظر إلى أن ٢٧ في المائة من السكان لا يزالون في مرحلة أزمة و ٥,٥ في المائة في مرحلة طوارئ من حيث الأمن الغذائي. على حكومة هايتي أن تأخذ زمام المبادرة وتعمل مع جميع أصحاب المصلحة لمعالجة تلك المسائل.

ثانيا، لا تزال سيادة القانون عنصرا رئيسيا في تسريع الإصلاحات الهيكلية وتحسين الظروف المعيشية للسكان. وينبغي للحكومة أن تتخذ تدابير ملموسة للتحقيق في القضايا البارزة من أجل اكتساب ثقة الناس. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه بشأن أهمية إجراء حوار وطني لدعم الاستقرار الطويل الأجل. وتقع مسؤولية دعمه على عاتق جميع القادة الهايتيين، سواء في الحكومة أو في المعارضة أو في قطاعات المجتمع الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للعملية السياسية للانتخابات المقبلة أن تساعد على تعزيز الديمقراطية في هايتي. يجب الحفاظ على الاستقرار والأمن في هايتي في هذه اللحظة الحرجة.

ثالثا، إن إندونيسيا، من جانبها، ستدعم دعما كاملا تنفيذ ولاية البعثة، وفقا للقرار ٢٤١٠ (٢٠١٨)، من أجل المساعدة في إنشاء بيئة أكثر استقرارا وأمنا. في ٣ آذار/مارس، أرسلت إندونيسيا اثنتين من فرادى ضابطات الشرطة إلى هايتي، سيتبعهن ثماني ضابطات شرطة أخريات. نحن نعتقد أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي أن تواصل برنامجها للحد من العنف المجتمعي بهدف التخفيف من العنف وتعزيز الحوار، وأنه ينبغي لجهود البعثة في مجالي حفظ السلام وبناء السلام أن تجعل من إشراك المجتمعات المحلية أولوية، وتشجع الحوار فيما بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب. ونؤيد أيضا توصية الأمين العام بشأن نشر بعثة سياسية خاصة مكلفة ببذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة إلى حكومة هايتي بشأن مجالات محددة.

في الختام، تود إندونيسيا أيضا التأكيد على تقديرها للعمل الذي قامت به البعثة، وتشجعها على مواصلة تهيئة بيئة مواتية وتوفير بناء القدرات والمساعدة على تعزيز الحوكمة والإصلاح. نحن نعتقد أن شعب وحكومة هايتي يعرفون ما هو الأفضل لهم، وأنه ينبغي للمجلس أن يستمع إلى رغباتهم. ونتطلع إلى عملية انتقال ناجحة من حفظ السلام إلى بناء السلام بهدف تحقيق هايتي يسودها السلام والازدهار. لدينا ثقة في حكومة وشعب البلد، وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم هايتي في عمليتها الإنمائية.

وبما أن الساعة الرملية تبين أنه لا يزال لدي بعض الوقت، فإنني أهديه إلى زميلي من غينيا الاستوائية.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على بدء رئاسة ألمانيا بعد رئاسة فرنسا وما يرتبط بها من علاقة توأم تبين الشراكة الخاصة بين بلدينا، اللذين وضعا معا برنامجا وروحا مشتركتين لهذين الشهرين لا بهدف تحسين أساليبنا وعاداتنا فحسب، بل وما نحقق من نتائج على أرض الواقع. فرنسا ستكون إلى جانبكم طوال هذا الشهر. وأود أيضا أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن سروري بفرصة الاستماع إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وآمل في إجراء تفاعل منتظم معها في المستقبل. كما أرحب بحضور وزير خارجية هايتي هنا اليوم.

لقد اتفقنا جميعا على أن هذه لحظة محورية في عملية انتقال العلاقة بين الأمم المتحدة وهايتي، إذ نقترب من نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وكما أكد مقدمو الإحاطات، فإن هايتي ما زالت تواجه العديد من التحديات، التي سأتناولها، التي لا تتطلب الالتزام المستمر للسلطات الهايتية فحسب، بل والدعم القوي من شركاء هايتي الدوليين، بدءا بمجلس الأمن. وفي هذا السياق، تؤيد فرنسا تماما توصية الأمين العام بإنشاء بعثة سياسية خاصة. إن هذا الانتقال، الذي يجري الإعداد له منذ عامين، سوف يطوي صفحة عمليات حفظ السلام ويفتح فصلا جديدا في التعاون بين الأمم المتحدة وهايتي. وفي هذا السياق، ينبغي أن نركز على نقطتين بوجه خاص من أجل تمكين الأمم المتحدة من مواصلة المساعدة على إحداث أثر إيجابي في هايتي.

أولا، لا يزال عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد محور شواغلنا. يعاني أكثر من ربع السكان حاليا من انعدام الأمن الغذائي. والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية مستمرة. يتضرر الهايتيون بشدة جراء تدهور الوضع الاقتصادي ويطالبون بتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية. تجدد أعمال العنف الناجم عن تلك المشاكل يبعث على القلق. لقد شهدنا أعمال عنف غير مقبولة، ولا سيما على هامش مظاهرات شباط/فبراير، التي شلت حركة البلد مرة أخرى، وكان لها أثر مدمر على الحياة اليومية للهايتيين. العنف لن يؤدي إلا إلى تفاقم المشاكل، ونحن ندعو جميع أصحاب المصلحة السياسيين الهايتيين إلى أن يدينوا بشدة استخدام العنف وإلى اتباع نهج بناء، بما في ذلك في إطار بعثة المساعي الحميدة التي يقودها الممثل الخاص للأمين العام.

ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لبناء المؤسسات القوية والإطار التشريعي الضرورية لإرساء سيادة القانون. فرنسا تحض السلطات الهايتية على الاضطلاع بالإصلاحات التي من شأنها كفالة نظام عدالة للمجتمع الهايتي أيسر في الوصول إليه وأكثر كفاءة وتمثيلا. كما أننا نأسف لحقيقة أن مقعدا واحدا فقط من مقاعد المحكمة العليا الـ ١٢ تشغله امرأة. ويجب أيضا إيلاء أولوية لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب، وهما في صميم مطالب المحتجين. إن قيادة هذه المكافحة هي التي ستمكن ساسة هايتي من إعادة بناء علاقة ثقة مع السكان. وفي حين نفذت بعض البرامج، أساسا عن طريق البعثة، وخاصة تلك التي تهدف إلى الحد من العنف المجتمعي ضد المرأة، فإن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال مستمرة، كما قالت السيدة باشيليت. نحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الصلة التي أشار إليها تقرير الأمين العام (S/2019/198) بين الجهات الفاعلة السياسية والتنظيمات الإجرامية. لا بد من إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية ذات مصداقية لهذه المشكلة حسب الاقتضاء.

ثانيا، وبالنظر إلى هذه التحديات، فإن فرنسا تحض على البقاء على الطريق الذي رسمته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وتؤيد الانتقال إلى بعثة سياسية خاصة. ستوفر البعثة السياسية الخاصة التي ستخلف بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي فرصة لتركيز جهود الأمم المتحدة على المجالات الثلاثة التي ثبت أن للأمم المتحدة قيمة مضافة فيها – أولا، مجلس الشرطة الوطنية الهايتية، وهو يتمتع بالفعل بالاستقلالية في مباشرة عمله في معظم المناطق الهايتية؛ ثانيا، إرساء سيادة القانون، بما في ذلك نظام السجون؛ وأخيرا، رصد حالة حقوق الإنسان والحد من العنف داخل المجتمعات المحلية. وتوصيات المفوضة السامية في هذا الشأن ستكون قيمة. وكما أشار الأمين العام، فإن بذل المساعي الحميدة ينبغي أن يكون أيضا محور تركيز لولاية البعثة المقبلة.

إلى جانب البعثة السياسية الخاصة، سيتعين على منظومة الأمم المتحدة ككل، ولا سيما الفريق القطري، التكيف لتلبية احتياجات هايتي. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار حكومة هايتي التوجه بنداء إلى صندوق بناء السلام. ستزود المشاريع التي يمولها الصندوق سكان هايتي بمساعدة قيمة. إن مكافحة وباء الكوليرا، الذي أوشك القضاء عليه، لن تتوقف.

أخيرا، تشجع فرنسا الزعماء السياسيين في هايتي على بذل كل ما في وسعهم لتهيئة الظروف المواتية للتنمية المستدامة والمستقرة في البلد. ومن بين المشاريع التي تتحمل السلطات الهايتية المسؤولية عنها، أود أن أتطرق إلى خطة العمل المشتركة بين الوزارات بشأن حقوق الإنسان، وهي خطة لا بد الآن من وضعها في صيغتها النهائية. وكما أظهرت لنا الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة فايو، فإن المجتمع المدني يفيض أصلا بالمبادرات والمواهب ويستحق دعمنا الكامل والتام. ويجب الاستماع بشكل كامل إلى النداء الملح الذي وجهته السيدة فايو، لحماية المرأة وتعزيز حقوقها ومشاركتها.

في الختام، أود ببساطة أن أشير إلى شعار النبالة في هايتي، وهو: ”في الوحدة قوة“، الذي يذكرنا بمدى أهمية الوحدة الوطنية، إذا ما أريد لهايتي أن تكون قادرة على بناء مستقبلها، خاصة في ضوء الانتخابات المقبلة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم وعروضهم القيمة.

تؤيد بولندا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

اسمحوا لي أن أبدا بملاحظة إيجابية بالقول إنه لا يمكننا إنكار التقدم المحرز في هايتي. ونعترف بأن ممثلي حكومة هايتي أعربوا عن تظلمات شعبهم وتقييمها ومفادها أن الحالة في البلد من الضروري أن تتحسن. ونتفق على أن الحوار هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة. إن التصدي للفساد، وخاصة عندما يتعلق الأمر بقضية صندوق النفط الكاريبي، وتعزيز التدابير الاقتصادية الجديدة الكفيلة بتقديم الإغاثة، خطوات في الاتجاه الصحيح، وينبغي أن تساعد أولئك الذين يواجهون مصاعب اقتصادية شديدة.

مع ذلك، نشعر بالقلق إزاء اندلاع أعمال العنف في الآونة الأخيرة. ومن المخيب للآمال أنه على الرغم من التحسن الكبير في قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، لا تزال حوادث العنف المتكررة تؤدي إلى الوفيات والتوترات. ومما يؤسف له أن بعض أفراد الشرطة يُتَهمون بتجاوز سلطاتهم. وغني عن القول بأن حقوق الإنسان والتنمية مترابطان ويعزز كل منهما الآخر. ولا يمكن إعادة بناء هايتي بالفعل بدون التصدي لهذين المجالين على قدم المساواة. ويكتسي تعاون الحكومة مع المجتمع المدني أهمية بالغة في هذا الصدد، لأنه يوفر أساسا سليما للمستقبل.

يحدونا الأمل في أن يستكشف الرئيس موين والحكومة الجديدة كل وسيلة في جهودهما لكسر طوق الجمود الحالي بالدخول في حوار سياسي عميق وشامل وصادق. ونعتقد أن انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ستكون معلما هاما في الجهود التي تبذلها هايتي لتحقيق الاستقرار. ولذلك نأمل أن تبذل السلطات الهايتية كل ما في وسعها لضمان أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وعدم المساس بالجدول الزمني الحالي للانتخابات. ومن المتوقع أن تجري السلطات الجديدة إصلاحات هيكلية عميقة لإنعاش اقتصاد البلد وهيكله الاجتماعي.

نسلم بالدور الإيجابي الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام لعدالة في هايتي في عملية تحويل الشرطة الوطنية والنمو الكبير في دورها وقدراتها. غير إننا نشعر بالقلق إزاء ما إذا كانت الشرطة الهايتية ستتمكن من القيام بعمليات فعّالة بعد انسحاب مختلف عناصر بعثة الأمم المتحدة. فإذا برزت مشاكل، فن نتمكن من تقديم الدعم للقوات الوطنية إذا كانت بحاجة إلى دعم، وخاصة خلال فترة الانتخابات التي عادة ما تكون ساخنة.

إذ ننتقل إلى الحالة الإنسانية، نأمل أن تعمل الحكومة بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الدولية المعنية من أجل تقديم المعونة الإنسانية إلى أكثر من مليوني شخص بحاجة إلى تلك المعونة، بما في ذلك المساعدة الغذائية. ومما يثير القلق أن الأزمة الإنسانية لا تزال تعاني من نقص مستمر في التمويل. لذلك، ندعم خطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للتركيز على أربعة جوانب استراتيجية ستعطي الأولوية للفئات الأشد ضعفا.

نعرب عن سرورنا للعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة حتى الآن في مساعدة هايتي على معالجة جوانب القصور الهيكلية والتشغيلية في مجالات تطوير الشرطة، وحقوق الإنسان، والعدالة، ودور الإصلاح، وتعزيز الاستجابات المؤسسية بغية زيادة ثقة الجمهور في تلك المجالات. وإذ نقترب من إغلاق الفصل المتعلق بحفظ السلام في التاريخ الحديث لهايتي، يجب أن

نضع في اعتبارنا وضع عدد من الأهداف المحددة لاستراتيجية خروج لبعثة الأمم المتحدة لمدة سنتين، بما في ذلك تلك المتصلة بسيادة القانون وحقوق الإنسان، إذ ليس من المتوقع أن يتحقق ذلك بالكامل في تشرين الأول/أكتوبر الحالي. وهذا يعني أن المهمة السياسية التي ستحل محل بعثة الأمم المتحدة ينبغي أن تتكون من عناصر رئيسية ذات صلة بالديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان لمساعدة السلطات الهايتية على نحو أفضل في جهودها الرامية إلى إعادة البناء.

هناك قدر كبير من العمل لا يزال يتعين إنجازه في فترة وجيزة. ولذلك نحض السلطات الهايتية على توخي اليقظة في تحديد أولويات جهودها حتى لا يعيد التاريخ نفسه. ونحن على استعداد لمساعدتها من أجل ضمان الاستقرار ومستقبل أفضل لجميع الهايتيين.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): كما اقترحتم، سيدي الرئيس، سنعمل على إذابة عبارات الترحيب والشكليات الدبلوماسية التي درجنا عليها في بوتقة الساعة الرملية التورينجية، وسنمضي إلى العمل مباشرة.

لدينا مشاعر مختلطة جدا بشأن الحالة في هايتي. فمن ناحية، نشهد تقييمات متفائلة على نحو متزايد لاستعادة الملكية الوطنية في كل تقرير من التقارير المتعاقبة عن بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي. إن تأكيد الأمين العام في هذا الصدد بأن الشرطة الوطنية الهايتية ستكون قادرة على تحمل المسؤولية الكاملة عن أمن البلد وحمايته بحلول تشرين الأول/أكتوبر دلالة واضحة في هذا الصدد. ومن الناحية الأخرى، فإن وعي أبناء شعب هايتي بمسؤوليتهم الوطنية عن مستقبل بلدهم يستحث المجتمع على المزيد من النشاط الاجتماعي والتعبير عن آرائه المدنية. وقد أدى ذلك إلى تحديات مألوفة بالنسبة للدول الناضجة.

إننا نراقب بجزع التوترات الجديدة المتصاعدة في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلد. وقد بدأت الاضطرابات الشعبية في الأشهر الأخيرة تتكشف في موجات، مع اندلا ع الاحتجاجات الجماهيرية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، والتي بلغت ذروتها بحلول شباط/فبراير حيث اجتاحت جميع أنحاء البلاد وأودت بحياة العشرات. وبينما نلمس أن القيادة تحاول استعادة الحالة الطبيعية، مع ذلك اضطررنا إلى استخلاص نتيجة مؤداها أن استقالة رئيس الوزراء وحكومته لا يمكن أن تمنع قوات المعارضة من الدعوة إلى الاحتجاج العام. وغني عن القول بأنه مع أن التجمع السلمي وحرية التعبير من الحقوق غير القابلة للتصرف، علينا ألا ننسى أن من الواجب ممارستها في امتثال صارم للتشريعات الوطنية.

هذه الخلافات بين الحكومة والمجتمع ليست جديدة. إنها تحدث في أجزاء أخرى من نصف الكرة الغربي، بل في الواقع في جميع أنحاء العا لم. سنظل نكرر بأن الطريقة الفعّالة الوحيدة لحل الخلافات الداخلية تجري من خلال الحوار الوطني الشامل، وهو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل ناجع ومستدام، بغض النظر عن الدولة المعنية. لقد قلنا دائما إننا نرى محاولات لمعارضة السلطات الشرعية بالقوة، وربما تكون تلك المحاولات خطيرة للغاية، لأنها لا تساعد على تعزيز المجتمع أو تلبية مطالب التنمية التدريجية للدول. ولذلك، على غرار الأمين العام، نأمل أن يتمكن شعب هايتي من التغلب على خلافاته عن طريق الحوار الداخلي البناء، وأن يكون حوارا شاملا للجميع قدر الإمكان، والأهم، أن يكون سلميا. إن ذلك يكتسي أهمية خاصة في ضوء الانتخابات المقبلة في البلد.

في هذه اللحظة العصيبة بالنسبة لهايتي، نعتقد أيضا اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل غير مبالٍ، بل يجب أن يساعد حكومة هايتي وشعبها على تنفيذ مسؤوليتهما الوطنية عن بناء السلام بعد انتهاء الصراع. هناك قدر كبير من

العمل ينتظر موظفي الأمم المتحدة، الذين تتمثل مهمتهم في تزويد السلطات الهايتية بأكبر قدر ممكن من المساعدة.

إن القضية هي كيف يمكن للمساعدة الدولية أن تكون أكثر فعالية. فعلى سبيل المثال، قلنا منذ فترة طويلة إن الحالة في هايتي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وهذا يعني أنه لا حاجة إلى مواصلة العمل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في البلد. وهذا هو السبب في أننا امتنعنا في العام الماضي، عن التصويت على القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨) (انظر S/PV.8226)، الذي مدد تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق حتى بالنسبة لولاية البعثة المتعلقة بدعم رصد حقوق الإنسان في البلد، وذلك بناء على إصرار الوفد الأمريكي. ولا يزال موقفنا في هذا الصدد دون تغيير.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد أن روسيا تدعم بور – أو – برانس وستواصل العمل لضمان أن تسفر جهود مجلس الأمن عن تطبيع الحالة في هايتي وتعزيز سيادتها واكتفائها الذاتي بشكل حقيقي.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نتقدم بالتهنئة إلى الرئاسة الألمانية على الابتكارات الجيدة.

وسأكون مقصرا إذا لم أعرب شخصيا عن شكرنا لوكيل الأمين العام لاكروا والمفوضة السامية، باشيليت، فضلا عن السيدة فيود على إحاطاتهم المفيدة، التي مست شغاف قلوبنا.

إننا نهنئ حكومة هايتي، ونود أن نقول في البداية كم نحن سعداء لأن يكون معنا اليوم وزير الشؤون الخارجية في هايتي، الذي نرحب به ونتمنى له إقامة طيبة هنا في نيويورك. كما نود أن نشكره أيضا على التحسينات الهامة التي رأيناها في هايتي فيما يتعلق بكل من أداء المؤسسات واحترام حقوق الإنسان، كما سمعنا للتو في الإحاطات الإعلامية.

وبالنظر إلى تلك التحسينات والتي نعزو الفضل فيها إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم، وللإرادة السياسية لحكومة هايتي وقيادتها، نحتاج الآن إلى زيادة ومواصلة تعزيز الدعم المقدم إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والحكومة، من أجل الاستفادة من تلك التحسينات والحيلولة دون النكوص عنها.

إن الحالة الإنسانية في هايتي لا تزال هشة جدا. وفي الواقع، ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج أكثر من ٢,٥ مليون هايتي في البلد حاليا مساعدة إنسانية، ولا يمكن لجزء كبير من السكان الحصول على مياه الشرب، ولا يحصل مئات الآلاف من الأطفال على التعليم. ونعتقد بصدق أن المخاطر الإنسانية لم تحظ باهتمام كاف. ولذلك ينبغي أن تكون هناك زيادة كبيرة في المساعدة الإنسانية بغية التقليل إلى حد كبير من الأرقام الحالية المتعلقة بالحالة الإنسانية في البلد بحلول نهاية العام، ولا سيما بشأن جميع الأحداث السلبية التي تعرض لها الأطفال والنساء.

وتؤيد جمهورية غينيا الاستوائية تأييدا تاما تجديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر، واستعراض الخيارات الممكنة التي ينبغي اعتمادها للفترة بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، على أساس القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨). ونرى أن وجود الأمم المتحدة ضروري لدعم عملية إعادة بناء مؤسسات البلد. وينبغي أن يتم ذلك من خلال بعثة سياسية خاصة، وليس بعثة لحفظ السلام. ونحن نشاطر تماما رغبة الأمين العام في الانتقال السلس والمنظم من أجل الحفاظ على وجود سياسي قوي للأمم المتحدة في هايتي، لأن اتباع النهج التدريجي ضروري إذا أردنا أن نرى العملية الانتقالية تُكلل بالنجاح.

وفي الختام، يجب أن تعطي حكومة هايتي أولوية عليا لمعالجة عنف العصابات وبناء روابط أقوى مع المجتمعات المحلية المتضررة من الجرائم العنيفة. وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي

أن يولي المزيد من الدعم لبعثة دعم نظام العدالة في ما يتعلق ببرنامجها للحد من العنف المجتمعي من أجل زيادة تخفيف حدة العنف في المناطق الساخنة في منطقة بور أو برنس الكبرى. ويجب أيضا أن تواصل تعزيز الحوار في الأحياء الهشة المتأثرة بالانعدام المزمن للفرص الاقتصادية والاجتماعية، وقلّة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، بما يشمل نظامي الشرطة والعدالة.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أودّ أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، والسيدة باشيليت، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، على إحاطتيهما. وقد استمعنا بعناية إلى مداخلة السيدة فيود. وأرحب بحضور وزير الشؤون الخارجية في هايتي، في هذه القاعة اليوم.

إن الحالة السياسية في هايتي لا تزال معقدة، وتتسم بأوضاع اقتصادية وإنسانية صعبة. وتأمل الصين في أن تتمكن حكومة هايتي من تحمل مسؤولية المحافظة على الاستقرار والتنمية في البلد، وتعزيز قدرتها الإنمائية، وتعزيز سيادة القانون، وإجراء حوار حقيقي على صعيد الدولة، وتسوية الخلافات على الوجه الصحيح عن طريق المشاورات، كي يتسنى تحقيق الأمن والتنمية بصفة عامة في ذلك البلد بأسرع ما يمكن، وكي يتسنى لشعب هايتي العيش والعمل في سلام. وقد بذلت بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، والممثلة الخاصة لا ليم، جهودا كبيرة للحفاظ على الاستقرار في هايتي وتعزيز بناء قدرات الإدارات المعنية في الحكومة الهايتية. وتثني الصين عليهما من أجل ذلك.

وستقوم البعثة باختتام أعمالها في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وتؤيد الصين خريطة الطريق التي وضعها الأمين العام بشأن التخفيض التدريجي والخروج. وينبغي أن تواصل البعثة نقل المسؤولية إلى الحكومة الهايتية بطريقة مطردة ومنظمة، واستكمال التخفيض التدريجي والخروج، في الموعد المحدد. وفيما يتعلق بالانتقال إلى بعثة سياسية خاصة في أعقاب البعثة، ينبغي أن يناقش أعضاء مجلس الأمن، والأمانة العامة، والحكومة الهايتية وغيرهم من أصحاب المصلحة المسائل ذات الصلة بشكل كامل. وينبغي أن تواصل الحكومة الهايتية تعزيز التنسيق والتعاون مع الأمم المتحدة لضمان الانتقال السلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

اسمحوا لي أولا بأن أقول، أنه من وجهة نظرنا الوطنية، قد قيل كل شيء في بياني بالفعل، ولذا سأشير إلى ما قيل في وقت سابق. أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب بوزير خارجية هايتي. وأشكره على حضوره هنا. وأود أيضا أن أشكر وفد بلده على التعاون الجيد جدا الذي حظينا به في إطار التحضير لجلسة اليوم. وأود أن أشكر السيد جان – بيير لاكروا على مداخلته. وقد حظيت لوحة العرض التي قدمها بالثناء على نطاق واسع. وأعتقد أنها جيدة جدا. وسأعطي له الكلمة بعد قليل لأن هناك بضعة أسئلة طرحها ممثل المملكة المتحدة ومتكلمون آخرون. وبالإصغاء حول الطاولة لزميلي من الصين وغينيا الاستوائية، فضلا عن ممثلي الكويت، وفرنسا وآخرون، أعتقد أن تقرير الأمين العام (S/2019/198) واقتراحه فيما يتعلق بالبعثة السياسية الخاصة، في إطار المتابعة، قد حظيا بالثناء على نطاق واسع.

وأود أن أشكر على وجه الخصوص السيدة باشيليت على حضورها وعلى إحاطتها. ومن المنظور الألماني، أود أن أسلط الضوء على عبارة قالتها عندما قالت إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان أساس للاستقرار والتنمية. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من تقديم الدعم اللازم فيما يتعلق بالبعثة السياسية الخاصة. ويسرني أيضا غاية السرور أن أسمع أنها تعمل مع الحكومة الهايتية بشأن وجود قائم بذاته. ولعل وزير خارجية هايتي يمكنه أن يذكر في بضع كلمات موقف هايتي من هذا ومن مثل ذلك المكتب.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيدة فيود على ما قالته بطريقة تثير للإعجاب بشأن عدم المساواة، والعنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس، والمشاركة السياسية للمرأة.

وهذه المسائل مهمة. ونحن نؤيد ما قالته تماما، وكما رأت، فإن الكثيرين حول هذه الطاولة يدعمون أيضا ما قالت. وقد أشار زملاؤنا، ممثلو فرنسا والمملكة المتحدة والجمهورية الدومينيكية، إلى أهمية هذا الأمر بالنسبة لاستقرار المجتمع والبلد. ومرة أخرى، لا أود إثقال كاهل الوزير، ولكن ربما يستطيع أن يقول شيئا في مداخلته إزاء الترويج للمسائل التي أثيرت، أي حماية المرأة ومكافحة العنف الجنسي والجنساني. لقد ذكر زميلنا الفرنسي أن مقعدا واحدا فقط من بين المقاعد الـ ١٢ في المحكمة العليا تشغله امرأة، ولذلك ربما يمكن معالجة هذه المسألة.

بإيجاز، أود أن أقول إن الملاحظات كافة كانت إلى حد كبير في نفس الاتجاه. وكما قال زميلنا الأمريكي، فإن هايتي تمضي في مسار إيجابي، وهناك العديد من الأمثلة على سير الأمور بصورة جيدة، ولكن، بطبيعة الحال، لا تزال هناك بعض أوجه القصور. وهناك مسألة واحدة لا أرى شخصيا هذا الأمر واضحا فيها، إذ قال جوناثان إنه ينبغي ألا نربط طول مدة البعثة بالانتخابات. إن الانتخابات في هايتي تنطوي دائما على مشاكل تتعلق بالمدة.

وفيما يتعلق بمغزى البعثة السياسية الخاصة هناك، أود أن أؤيد تماما ما قاله زملاؤنا، ممثلو بلجيكيا وفرنسا وروسيا، بشأن المساعدة القصوى، ولذلك ينبغي أن بذل كل ما بوسعنا من خلال البعثة السياسية الخاصة من أجل دعم الحكومة. وأود أيضا أن أضيف إلى القائمة ما قاله زميلاي ممثلا بلجيكا والجمهورية الدومينيكية فيما يتعلق بصندوق بناء السلام. وقد شددت جنوب أفريقيا وبولندا وكوت ديفوار على ضرورة إجراء حوار مع المجتمع المدني. وقال زميلنا الروسي إنه لا بد من إجراء حوار وطني شامل للجميع؛ وأعتقد أن من المهم للغاية إشراك المجتمع المدني في السير على الطريق إلى الأمام.

أود أن أختتم بياني بتكرار ما قاله سفير الجمهورية الدومينيكية: ينبغي لنا ألا نندفع أو أن نُعرض ما تم إنجازه للخطر، ولذلك يجب أن نتحرك بحذر فيما نمضي قدما. فنحن نسير على مسار جيد، ولكنه هش. وأعتقد أن الوزير سيجد أن هناك رغبة قوية في مجلس الأمن لدعمه.

أعتقد أنني لم أتجاوز الخمس دقائق المحددة لي.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية هايتي. وبعد إذن زملائي يمكنه أن يأخذ بعض الوقت الإضافي.

السيد إدمون (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): على العكس من ذلك، السيد الرئيس، كنت سأطلب إليك وضع الساعة الرملية في وضع أفقي.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيدة ميشيل باشيليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، على إحاطتها المفيدة جدا وعلى اهتمامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في هايتي. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى زميلتي وابنة بلدي، السيدة لون فيو، المديرة التنفيذية لمنظمة شركاء في الصحة، على ملاحظاتها بشأن حالة النساء والفتيات والتي استمعت إليها بعناية.

في البداية، أود أن أشكر مجلس الأمن على دعوتي للمشاركة في هذه الجلسة لتبادل آراء وملاحظات حكومة جمهورية هايتي بشأن تقرير الأمين العام أنطونيو غوتيريش عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2019/198)، المقدم عملاً بالقرار ٢٤١٠ (٢٠١٨).

واسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن التقرير يوفر تقييما موضوعيا للغاية بشأن التطورات في هايتي، والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في إطار البعثة، والجهود التي تبذلها السلطات الوطنية

في سياق بالغ الصعوبة، والخطوات التي لا يزال يتعين اتخاذها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز المكاسب الديمقراطية التي تحققت في البلد.

لقد كلفني رئيس جمهورية هايتي، فخامة السيد جوفينيل موييز، بأن أعرب مجددا للأمين العام عن امتنانه الصادق على التقرير المهم، وعن دعمه الكامل لنجاح مهمته السامية والدقيقة في خدمة المجتمع الدولي.

وهنا، أود أن أشير بصفة خاصة إلى المشاورات المضنية التي يجريها ممثلو الأمم المتحدة مع سلطات البلد العليا بحثا عن خيار أفضل ينطوي على وجود متكيف بصورة أفضل مع التطورات الاجتماعية والسياسية في البلد في أعقاب الخفض التدريجي للبعثة.

وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، على التنسيق الممتاز لبعثة التقييم الاستراتيجي، فضلا عن دقة إحاطته بشأن آخر الأحداث في البلد. كما أتوجه بالشكر للسيدة هيلين لا لايم، الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، على التزامها المثالي.

ولا يفوتني أن أشيد هنا بالشجاعة التي لا تتزعزع والإحساس بالمسؤولية من جانب كل إخواني وأخواتي في هايتي الذين لا يزالون ملتزمين بقوة، على الرغم من الصعوبات الكبيرة في السياق الحالي، بالمثل النبيلة للآباء المؤسسين الذين حققوا استقلالنا الوطني. والواجب التاريخي يحتم علينا، يا أبناء بلدي، أن نعمل معا بتفان مسترشدين بشعارنا الجمهوري الثلاثي ”الحرية والمساواة والإخاء“، كي يتسنى لجمهورية هايتي، أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، الاضطلاع مرة أخرى بدورها الذي تستحقه في الساحة الدولية.

ينص القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨) في فقرته ٨ على التخفيض التدريجي لقوام بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وهي البعثة التي أنشئت في عام ٢٠١٧ عقب إغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. إن التقدم المحرز في إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة يتيح لنا اليوم اختيار وجود جديد للأمم المتحدة في هايتي، وجود ليس في صورة بعثة لحفظ السلام. ويحدو حكومة جمهورية هايتي وطيد الأمل أن يظل دور الأمم المتحدة متسقا مع السياق العام المتغير في البلد، فضلا عن الاحتياجات الوطنية في مجالات الأمن والعدالة والاستقرار والتنمية المستدامة.

إن حكومة جمهورية هايتي تدرك تماما أنها تتحمل المسؤولية، أولا وقبل كل شيء، عن اعتماد الاستراتيجيات اللازمة لتوفير استجابات دائمة للاحتياجات الحقيقية وللمطالب والتوقعات المشروعة لشعبها.

وفي هذا الصدد، فإنني مقتنع اقتناعا راسخا بأن الإرادة السياسية اللازمة لبلوغ هذا الهدف يجب أن تواكبها تعبئة الموارد اللازمة. ولذلك، فإن المساهمات الفنية والتنظيمية للأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، وجميع الشركاء الدوليين ستظل ضرورية.

وتود حكومة هايتي أن تؤكد على نتائج التقييم الاستراتيجي، والخيارات التي تم النظر فيها بشأن وجودٍ للأمم المتحدة بدل عملية لحفظ السلام في هايتي، والملاحظات والتوصيات البالغة الأهمية الواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/198)، الذي يسلط الضوء على الأحداث الهامة التي شهدها البلد منذ صدور تقريره السابق (S/2018/1059)، بما في ذلك المظاهرات التي نظمت في المدن الرئيسية منذ ٧ شباط/فبراير. وركزت مطالب المتظاهرين على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها البلد، ولا سيما الارتفاع الحاد في تكلفة المعيشة.

ومما يؤسف له أن تلك المظاهرات قد شهدت أعمال عنف مؤسفة أسفرت عن سقوط قتلى، بمن فيهم فردان من ضباط الشرطة أحرقا حيّين، وقدر كبيرا من الأضرار المادية.

وأشار الأمين العام بحق إلى أن المتظاهرين قد عمدوا إلى تخريب الممتلكات العامة والخاصة، واستخدام الأسلحة النارية، وإقامة الحواجز، وتعطيل النشاط الاقتصادي في المراكز الحضرية الرئيسية في البلد. وقد عطلت الاضطرابات التجارة والأسواق وكان لها أثر خطير على الأنشطة المدرة للدخل، ولا سيما على الأسر المعيشية التي تعولها المرأة، التي كثيرا ما ترتهن بالعمالة الموجهة نحو الأسواق.

وفيما يتعلق بحقوق المرأة، فإن بلدي قد بذل جهودا كبيرة لتعزيزها. وكما يعلم المجلس بلا شك، أدرج دستور عام ١٩٨٧ المعدَّل تخصيص حصة دستورية بنسبة ٣٠ في المائة للمرأة على نطاق الهيكل الاجتماعي للبلد.

وعلى الصعيد الإنساني، يشير التقرير إلى استمرار أزمة الهجرة، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، وإحراز التقدم على صعيد مكافحة وباء الكوليرا، وحالة صندوق الاستجابة للطوارئ المركزي والنقص في تمويل خطة المساعدة الإنسانية. وينوه بالجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة الهايتية وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لخفض مستوى العنف الذي تمارسه العصابات وإقامة صلات أوثق مع المجتمعات المتضررة من الجرائم العنيفة.

وقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ ولاية البعثة في مجالات مثل مكافحة العنف المحلي، وتعزيز أداء الشرطة الوطنية الهايتية، وتحسين الأمن والعدالة وسيادة القانون، وتحسين إدارة السجون، وتعزيز حقوق الإنسان والتحضير للانتخابات البرلمانية المقبلة.

وقد أثنى الأمين العام على الجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية الهايتية والتحسينات الجارية داخل تلك المؤسسة. إذ أبدت الشرطة الوطنية الهايتية استقلالية بشكل متزايد في مجال استتباب الأمن في جميع أنحاء البلد. وأداؤها في المظاهرات الأخيرة دليل على تعزيز قدرتها على الحفاظ على النظام في جميع أنحاء البلد.

وفيما يتعلق بالشواغل التي أعرب عنها ممثل المملكة المتحدة بشأن الحادث الذي وقع في حي لاسالين، فقد أدان رئيس هايتي أعمال العنف هذه. وكلّف المؤسسات المعنية، مثل الشرطة الوطنية الهايتية، والمفوض الحكومي بإجراء تحقيق بغية تسليط الضوء على الأحداث التي صُوّرت للأسف على أنها مذبحة دبّرتها الدولة. وأود أن أرفض هذا الاتهام وأن أبلغ المجلس أن ما حدث في لاسالين لا يزال، للأسف، موضع خلاف. ومع ذلك، أود أن أؤكد للمجلس أن الحكومة الهايتية بصدد إجراء تحقيق لتسليط الضوء على ما حدث.

وكما أشار الأمين العام في الفقرة ٧٠ من تقريره،

> ”أعربت السلطات الهايتية عن تأييدها لنشر بعثة سياسية خاصة في إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة تكون مصممة لمواكبة الأولويات الحالية في المجالات المحددة والاستراتيجية المتعلقة بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، لفترة انتقالية، بحيث يُرفع اسم هايتي في وقت لاحق من جدول أعمال مجلس الأمن.“

وقد أبرزت المظاهرات التي نظمت في الأشهر الأخيرة، في حال ما زالت هناك حاجة إلى القيام بذلك، الخطوات الحاسمة التي يتعين اتخاذها، بما في ذلك الحاجة الماسة إلى تعزيز مكافحة انعدام الأمن والفساد المتعدد الأوجه، وإلى تحسين، بقدر كبير ودون تأخير، الظروف المعيشية لجميع شرائح سكان هايتي.

ولم يقلل رئيس هايتي بأي حال من الأحوال من شأن الصعوبات التي كُلِّفت إدارته بتذليلها. ويتجلى ذلك في ”قافلة التغيير“ التي أطلقها في ١ أيار/مايو ٢٠١٧، مع الأسف، بموارد محدودة جدا. ومما يؤسف له أن هذه المبادرة المبتكرة والطموحة التي كان من الممكن تحسينها، لم تتلق حتى الآن كل الدعم اللازم.

ومن المؤكد أن أعضاء المجلس يتفقون معي على أن تعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والعدالة، وإصلاح المؤسسات الوطنية الرئيسية يجب أن تواكبها التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بسبل منها الحد من المخاطر ومبادرات التأهب للكوارث الطبيعية في بلد شديد الهشاشة إزاء التعرض للأخطار البيئية. ويجب أن يقوم التعاون في المستقبل بين حكومة هايتي والمنظمة من ذلك المنطلق، بروح من الوئام وامتثالا للالتزامات في إطار بعثة سياسية خاصة.

ويدرك رئيس هايتي أن ما من حزب سياسي أو قطاع من قطاعات الحياة الوطنية بإمكانه أن يدعي أنه قادر بمفرده على التغلب على التحديات الرئيسية التي تواجه البلد. ولهذا السبب كرر مجددا الدعوة غير المشروطة إلى الحوار البناء والشامل بين جميع أصحاب المصلحة الوطنيين. وهو على قناعة بأن تعافي البلد مسؤولية جميع الهايتيين ذوي النوايا الحسنة.

بهذه الروح، ووفقًا لأحكام الدستور الهايتي المعدل لعام ١٩٨٧، بدأ الرئيس مناقشات مع عدة قطاعات، بهدف اختيار رئيس وزراء جديد، بالتشاور مع رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب، لتشكيل حكومة تعكس التطلعات المشروعة لجميع قطاعات الحياة الوطنية.

وبالنيابة عن رئيس الجمهورية، فقد طلبت بالفعل وتلقيت تأكيدات بأن الأمم المتحدة، من خلال المساعي الحميدة للأمين العام ستقوم بدور المراقب في هذا الحوار بين الهايتيين. لذلك، أصدرت لجنة تيسير الحوار الوطني بين الهايتيين طلباً للمساعدة التقنية لتوفير خبير من الأمم المتحدة في هذا المجال.

وفي نفس الإطار، أعاد الرئيس في ١٢ آذار/مارس، تنشيط اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالعنف المحلي، الذي يشكل عقبة أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وقد وفر هذا القرار الذي اتخذه الرئيس الزخم اللازم لوضع استراتيجية وطنية للتحكم في تدفق الأسلحة ودعم الشباب الضعفاء المعرضين للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة.

وبناء على ذلك، تسعى حكومة هايتي بنشاط إلى الحصول على الدعم الاستراتيجي للأمم المتحدة في إطار بعثة سياسية خاصة. وسيتيح هذا الدعم إعادة تشكيل اللجنة، مع النظر في النقاط الرئيسية التالية: وضع برنامج لإدارة الأسلحة والذخيرة؛ وتنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية للحد من العنف المجتمعي؛ وتوسيع نطاق وجود الشرطة المجتمعية في المناطق شديدة الخطورة. إنني أتطلع إلى مواصلة المناقشات مع السيدة لا لايم التي ينتظر أن تؤدي إلى توفير الدعم التقني من جانب الأمم المتحدة للحوار الوطني، وكذلك وضع استراتيجية وطنية لمكافحة انتشار العصابات المسلحة.

إن عام ٢٠١٩ سيكون من نواح عدة، عامًا محوريًا بالنسبة لبلدي، وسيتحدد وضعه في نهاية المطاف تبعا لفعالية جهود السلطات الوطنية للاستجابة للمطالب الملحة لكل شريحة من السكان. وسيكون إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة في بيئة أمنية سلمية أمرًا بالغ الأهمية. وتلتزم حكومة جمهورية هايتي باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان إجراء تلك الانتخابات وفقًا للمواعيد المنصوص عليها في الدستور، وفي إطار بيئة متجددة من الحوار البناء. وآمل بشدة ألا تتوانى الأمم المتحدة وشركاء هايتي الدوليون الرئيسيون في تقديم دعم ملموس للأولويات التي تحددها السلطات الوطنية، بهدف ضمان الأمن والاستقرار وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية البلد في الأجل الطويل.

ولتطمئنوا أن المؤسسات الرئيسية للدولة الهايتية، تحت قيادة رئيس الجمهورية، فخامة السيد جوفينيل موس، ستواصل القيام بدورها الكامل في التحولات الرئيسية اللازمة لتحسين الظروف المعيشية للشعب الهايتي، وعلاوة على ذلك، الحفاظ على مناخ الثقة وحماية الأمل في مستقبل أفضل.

عاشت جمهورية هايتي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشار (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم سيدي، على قيادتكم وإصلاحاتكم. قد تكون خطوات صغيرة بالنسبة للبشرية، لكنها خطوات عملاقة بالنسبة لمجلس الأمن.

(تكلم بالفرنسية)

أشكر أعضاء مجلس الأمن على إجراء هذه المناقشة الهامة بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وعلى دعوة كندا. وأشكر بشكل خاص وأرحب بحضور وزير الخارجية إدموند والسيدة باشيليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

اسمحوا لي أن أشدد على اتفاقي مع البيان الذي أدلى به السفير ندونغ إمبا، سفير غينيا الاستوائية فيما يتعلق بالحالة الإنسانية العاجلة في هايتي. لا يمكن للمجتمع الدولي الاستمرار في تجاهل هذا الوضع المقلق. يجب ألا نغفل عن هذا الوضع الإنساني الصعب عندما نناقش القضايا الأخرى المتعلقة بالحالة في هايتي.

لقد تحقق تقدم كبير منذ عام ٢٠٠٤ في مجالات الأمن والحوكمة والعدالة وحقوق الإنسان، بفضل جهود السلطات الهايتية والوجود المجدي لبعثة للأمم المتحدة والدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي. ويسر كندا الإسهام في تلك الجهود. ونحن فخورون بشكل خاص بدعمنا لتعزيز إدارة السجون الهايتية والشرطة الوطنية الهايتية بإنشاء أكاديمية الشرطة. وجرى في الآونة الأخيرة إنشاء شرطة الحدود الوطنية في هايتي من خلال دعم كندا والولايات المتحدة. ونظرًا لوجودها في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، فقد صادرت أكثر من ٦٠٠ كيلوغرام من المخدرات خلال الشهر الماضي وحده. كما أتاح التعاون الوثيق مع سلطات الجمهورية الدومينيكية تقييد الاتجار بالبشر. وفي هذا المجال، كما هو الحال في مجالات أخرى، ستواصل كندا دعمها لتنمية هايتي بالتعاون مع شركائها من أجل تحسين نوعية حياة جميع الهايتيين، ولا سيما الأكثر ضعفا. لقد أظهرت الأحداث المتعاقبة منذ شهر تموز/يوليه من العام الماضي الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود لمساعدة هايتي على تحسين الحوكمة وضمان سيادة القانون في البلد، بما في ذلك من خلال مكافحة الفساد والإفلات من العقاب، كما أشار ممثلا إندونيسيا وفرنسا في وقت سابق، فهما أساس العقد الاجتماعي والاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي للجميع.

نحن نحتاج أيضًا إلى العمل بطريقة أكثر تكاملاً من خلال استخدام جميع أدوات بناء السلام المتاحة لنا والمتمثلة في الدبلوماسية والوساطة والدعم الأمني والتنمية، لتحقيق تأثير أكثر شمولًا واستمرارية. يجب لجهودنا أن تشجع على التوصل إلى حلول سياسية للتوترات والنزاعات الكامنة.

(تكلم بالإنكليزية)

لهذه الأسباب، تؤيد كندا توصية الأمين العام بإنشاء بعثة سياسية خاصة في هايتي تتولى المهمة من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. غير أنه يجب إدارة الانتقال إلى بعثة سياسية بعناية وعلى أساس قائم على الأهداف. وينبغي أن نستمع بعناية إلى ما قاله هذا الصباح ممثل الجمهورية الدومينيكية، جارة هايتي، وكذلك ممثل بيرو، وهو شاهد في المنطقة. يجب أن تكون الأهداف التي لم تحققها البعثة بمثابة نقطة انطلاق للبعثة السياسية الخاصة.

ويجب أن يكون تقليص وجود الأمم المتحدة تدريجياً ومتسلسلاً بعناية لتقليل أي أثر سلبي والحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس منذ عام ٢٠٠٤. ونشجع على إنشاء بعثة سياسية خاصة قوية بموارد كبيرة وفريق سياسي رفيع المستوى تحت قيادة ممثل خاص للأمين العام. ويتعين أن تشمل تلك البعثة عناصر جيدة التجهيز لمواصلة بذل الجهود الرامية إلى الحد

من العنف المجتمعي وتعزيز قطاعات العدالة والشرطة والسجون وحقوق الإنسان.

وينبغي لعملية الانتقال أن تشمل أيضا آلية قوية لرصد الانتخابات. وينبغي للبعثة أن تشمل أيضا التركيز على الأمن الاقتصادي. وهذا ما كانت تفتقر إليه بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وكما ذكر الوزير إدموند صباح هذا اليوم، لن يتحقق أي استقرار في هايتي دون إيجاد فرص اقتصادية للشباب.

وتود كندا التأكيد على الحاجة إلى بناء قدرات قوية في مجال الاستشارة الجنسانية في البعثة السياسية الخاصة. ويتعين علينا أن نكفل عدم تحول الخبرة الجنسانية في حالات النزاع إلى مجرد ميزة مستحسنة، عن طريق ضمان بقاء مستشاري الشؤون الجنسانية ضمن إطار الاشتراكات المقررة. وعلاوة على تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فإن ذلك سيدعم على نحو فعال السلطات الهايتية والمجتمع المدني في تحسين إدماج المرأة في جميع جوانب الحوار الوطني وعمليات الإصلاح.

وتشجع كندا مجلس الأمن على التعجيل باتخاذ قرار بشأن إنشاء البعثة السياسية الخاصة بغية كفالة تهيئة أفضل شروط الإعداد لبناء سلام مستدام وديمقراطي وشامل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): يسرني أن أراكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه الجلسة، وأود أن أشكر ألمانيا على تنظيم هذه المناقشة.

وأود أيضا أن أشكر المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشيليت، ووكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على تقديم إحاطتيهما بشأن الحالة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. كما أود أن أرحب بحضور وزير الشؤون الخارجية في هايتي، وأتقدم بالشكر إلى المديرة التنفيذية لمنظمة شركاء في الصحة على إحاطتها.

ترحب الأرجنتين بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2019/198)، ولا سيما التقييم الاستراتيجي الشامل والجامع للحالة في هايتي بغية التوصية بوضع الجدول الزمني المناسب لإنهاء ولاية البعثة وتحديد المجالات التي سيسهم فيها استمرار دعم الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام في هايتي ودعم مسار البلد صوب تحقيق التنمية المستدامة. ولا يزال التقدم المحرز في الحالة الاجتماعية والاقتصادية على نحو عادل، وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مفتاح الاستقرار الطويل الأجل.

كما ترحب الأرجنتين بتوصية الأمين العام بإنشاء بعثة سياسية خاصة لبناء القدرات السياسية والاستشارية التي ستواصل إيلاء الاهتمام للتنمية، مما سيمكن مجلس الأمن من مواصلة دعم هايتي في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام المستدام وتعزيز دور المساعي الحميدة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تؤكد الأرجنتين مجددا الحاجة إلى أن يقوم انتقال البعثة إلى ذلك الخيار الجديد على أساس الوفاء التدريجي بولاية البعثة من أجل الحيلولة دون أن يتسبب أي خروج مبكر في تقويض الجهود التي بذلت طيلة ال١٥ عاما الماضية. كما ندرك أن البعثة يجب أن تعالج العملية الانتقالية السالفة الذكر وإنشاء المكتب الاستشاري الاستراتيجي، بالتعاون الوثيق مع حكومة هايتي وقادتها، مع احترام أولوياتهم الوطنية ومع مراعاة مبدأ الملكية الوطنية في عملية بناء السلام.

ونشدد على أن السلطات الهايتية قد أعربت عن موافقتها على نشر بعثة سياسية خاصة في إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تعتقد الأرجنتين أن هذه البعثة ينبغي أن تدعم الإجراءات الهايتية المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة الانتقالية، بالتنسيق مع

فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي ولجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى الرغم من أن التحديات ما زالت عديدة، فإن الأرجنتين تشدد مرة أخرى على التقدم المحرز في تنفيذ الولاية الهامة للبعثة ومساعدة هايتي على تحسين الأحوال الإنسانية والحد من العنف المجتمعي وتوطيد المؤسسات المعنية بسيادة القانون وتعزيز وتطوير الكفاءة المهنية للشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على الإنجازات التي حققها البلد بصفة عامة في السنوات الأخيرة والجهود التي بذلتها السلطات الهايتية، بالتعاون مع البعثة، لتحقيق الاستقرار الدائم وبناء مستقبل أفضل للبلد.

وبالإضافة إلى مواصلة التعاون الثنائي مع هايتي، ستواصل الأرجنتين المساهمة بأفراد شرطة مدربين في البعثة، قدر الإمكان، ووفقا للشروط المحددة. وسنواصل المشاركة في الجهود المتعددة الأطراف والجهود الثنائية مع البلد، كما فعلنا منذ التسعينات من القرن الماضي. وبالمثل، تعيد الأرجنتين تأكيد التزامها حيال هايتي وشعبها، مع التشديد على العمل القيم جدا الذي يضطلع به الرجال والنساء في البعثة للوفاء بولايتها الجديرة بالاحترام في دعم هايتي على طريقها نحو توطيد السلام والتنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي ألميدا (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الثماني والعشرين. وأشكر الأمين العام على تقريره (S/2019/198) والسيد لاكروا والسيدة باشيليت والسيدة فيو على إحاطاتهم. كما أرحب ترحيبا خاصا بحضور وزير خارجية هايتي.

يحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة للعضوية، تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للانضمام، البوسنة والهرسك؛ وكذلك جمهورية مولدوفا.

انتقلت هايتي من حالة الهشاشة الكامنة إلى أزمة سياسية واقتصادية مكتملة الأركان أدت منذ شهر تموز/يوليه الماضي إلى سلسلة من المظاهرات وأعمال الشغب احتجاجا على ارتفاع تكلفة المعيشة، بسبب التضخم والانخفاض السريع في قيمة العملة المحلية، والتي بلغت ذروتها في شباط/فبراير بعمليات إغلاق للطرق استمرت ١٢ يوما كاملة في أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، خرجت مظاهرات سلمية بصفة عامة للتنديد بإدارة أموال صندوق النفط الكاريبي من قبل الإدارات السابقة للصندوق وللمطالبة بتحقيق المساءلة ومكافحة الفساد بفعالية.

وللأسف، فإن العديد من الاحتجاجات شهدت حوادث عنف تسببت في وفيات وأعمال نهب، على الرغم من نشر الشرطة الوطنية الهايتية. وقد نجحت الشرطة الهايتية بصفة عامة نجحت في احتواء التوترات والحد من الأضرار المادية في سياق تفشي عدم الاستقرار. ومع ذلك، ونتيجة هذه الأجواء، زاد عدد الحوادث التي ترتكبها العصابات المسلحة. وكان بعضها خطيرا للغاية، حيث انطوى على جرائم قتل واغتصاب وعنف، ولا سيما الحادثة التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في حي لاسالين. ولا يزال التحقيق جاريا عقب توجيه اتهامات بتورط قوات الأمن في الواقعة.

ويساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء الحالة العامة في هايتي. فمن الناحية السياسية، تمارس المعارضة الراديكالية ضغوطا قوية في محاولة لإجبار الرئيس موييز على الاستقالة. وتطالب الجهات الفاعلة الأخرى في المجال السياسي ومن المجتمع المدني وفي مجال الأعمال بإقامة حوار وطني حقيقي لا يزال، للأسف، متأخرا عن الجدول الزمني بعد عدة محاولات فاشلة. وينتظر البعض إجراء إصلاح شامل للمؤسسات ولأدائها، فيما يجري استعراض الولايات الانتخابية.

وفي ١٨ آذار/مارس، وافق مجلس النواب في برلمان هايتي في تصويت على إقالة رئيس الوزراء سيان وحكومته، والتي كان المجلس قد منحها الثقة في تصويت أجراه قبل ستة أشهر فقط. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى الحالة الحرجة في البلد، يرى الاتحاد الأوروبي أن من الضروري أن ينخرط الرئيس موييز والحكومة الجديدة المقبلة بإخلاص في حوار سياسي عميق وشامل للجميع، يمكن من خلاله تحديد وتنفيذ الحلول السياسية اللازمة للتغلب على المأزق الحالي. ومن المهم أن تكون المرأة قادرة على المشاركة المجدية وعلى قدم المساواة في هذه العملية.

ومن الضروري أيضا عقد الانتخابات التشريعية لمجلس النواب ومجلس الشيوخ ضمن الحدود الزمنية المنصوص عليها في الدستور. ويبدو أن احترام شرعية المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا والدورة العادية للانتخابات، بالتوازي مع الحوار الوطني وبصورة متكاملة معه، يشكلان أحد الشروط الأساسية لسير الديمقراطية في هايتي. وثمة حاجة ملحة إلى إجراء إصلاحات هيكلية لإصلاح أحوال اقتصاد البلد وأوضاعه المالية والسماح بتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة على نحو سليم.

وكما ورد في النقاط المرجعية لاستراتيجية الخروج، التي أعدتها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، فإن إجراء إصلاح توافقي واسع النطاق للنظام الانتخابي يشكل عنصرا أساسيا ليس لمنع حدوث مزيد من الأزمات المؤسسية فحسب، ولكن أيضا لإعادة بناء صلة قوية بين المسؤولين المنتخبين والناخبين من أجل استعادة ثقة الناس.

ومن الضروري أن تبذل السلطات والنواب البرلمانيين في هايتي كل جهد ممكن من أجل تنظيم الانتخابات البرلمانية والبلدية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ولذلك، نأمل أن تعقد هذه الانتخابات في موعدها وأن يجري الإعداد لها في أفضل الظروف الممكنة.

ويظل الاتحاد الأوروبي شريكا مخلصا لجمهورية هايتي وملتزما بدعم البلد في هذه الفترة الحرجة، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك في عملية الحوار والإصلاح التي لا غنى عنها. والاتحاد الأوروبي مستعد لمواصلة تعاونه الإنمائي في البلد وتيسير إيجاد حلول فعالة ومستدامة للتغلب على التحديات الكثيرة التي يواجهها البلد.

ويقدر الاتحاد الأوروبي ويدعم العمل الذي تقوم به البعثة دعما لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية وقطاع العدالة وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. غير أننا نتشاطر الشواغل المعرب عنها في الإحاطة الأخيرة للسيد ينتشا في ٨ آذار/مارس، بما يفيد أن الوضع الأمني لا يزال هشا بشكل خاص، وأن التقدم المحرز بشأن العديد من المعايير المرجعية غير كاف.

إن استمرار عجز الشرطة الوطنية الهايتية والسلطات الوطنية عن السيطرة على العنف المرتبط بالعصابات، إلى جانب اتهامات بالتواطؤ واختلالات أخرى، يشكل مصدر قلق خاص. والاتحاد الأوروبي يساوره القلق بصفة خاصة إزاء قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على القيام بعمليات فعالة بعد انسحاب البعثة. ولذلك، نرى أن من الضروري استكمال عمل تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وإضفاء الطابع الاحترافي عليها مع الحفاظ على استقلاليتها وحيادها السياسي. وفي الوقت نفسه، يجب أن نواصل التشديد على أهمية إصلاح وتعزيز العدالة ونظام السجون، وكذلك توطيد حقوق الإنسان. ومن المقرر أن تنسحب البعثة في نفس الشهر الذي يفترض أن تعقد فيه الانتخابات. وفي تاريخ هايتي، كانت هذه المصادفة دائما تعني فترة من عدم الاستقرار. وبالتالي، فهي مصدر إضافي للقلق، والأهم أن تعقد الانتخابات في المواعيد المعلنة.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا تقدير الاتحاد الأوروبي لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي على إسهامها في الأمن ومنع نشوب النزاع وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون في

هايتي. ومع ذلك، نعتقد أنه ما زال يتعين التغلب على الأسباب الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والمالية لعدم الاستقرار في هايتي، وأن الحالة السياسية والأمنية لا تزال هشة للغاية. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لضمان احترام حقوق الإنسان في عمل قوات الأمن والعدالة النزيهة للجميع.

ولذلك، من الضروري أن تكون الشرطة والقضاء على استعداد وفعالية للاضطلاع مستقبلا بجميع المهام التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة حاليا. ونعتقد أن الانتقال التدريجي للبعثة والممارسة الكاملة من جانب الشرطة الوطنية الهايتية لمسؤولياتها الأمنية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر سيكون أمرا حاسما في هذا الصدد. وسيدعم الاتحاد الأوروبي، مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، السلطات الهايتية في ترسيخ التزامها وجهودها لضمان مستقبل أفضل في جو يسوده السلام والديمقراطية والاستقرار والرفاه للشعب الهايتي برمته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتيح الفرصة لمقدمي الإحاطات لأخذ الكلمة، إذا كانت لديهم ملاحظات أو إجابات على الأسئلة.

السيد لاكروا (*تكلم بالفرنسية*): سأتناول بإيجاز بعض النقاط، لكن أود، أولا، أن أشكر جميع المتكلمين على كلمات الثناء لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والممثل الخاص للأمين العام في هايتي وجميع زملائنا العاملين في هايتي.

ثانيا، أشكر أيضا جميع الممثلين الذين أعربوا عن عزمهم على مواصلة دعمهم الثنائي من أجل توطيد الاستقرار في هايتي. وأيا كان قرار مجلس الأمن فيما يتعلق بطبيعة وجود الأمم المتحدة في هايتي في المستقبل، من الواضح أن الحفاظ على الدعم الثنائي بل وتعزيزه سيكون ذا أهمية خاصة.

ثالثا، أود أن أرد على السؤال المتعلق بالتحقيقات في الحوادث التي وقعت في لا سالين. من الواضح، كما أشار الوزير إدموند، أن الأمر متروك للسلطات الهايتية المختصة لمتابعة واستكمال التحقيقات الجارية. وفيما يتعلق بالتحقيق الذي قامت به الأمم المتحدة، فإنه يتقدم ونتوقع إطلاع مجلس الأمن على نتائجه في التقرير التالي للأمين العام، الذي سيحدد مجلس الأمن تاريخ إصداره في قراره المقبل.

وأخيرا، أود أن أنوه بمشاركة المرأة، لا سيما في سياق الانتخابات المقبلة. وأشجع السلطات الهايتية على تضمين القانون الانتخابي في المستقبل الأحكام الدستورية المتعلقة بمشاركة المرأة وتشجيعها على المشاركة الكاملة في المشاورات المحلية والتشريعية المقبلة. وبطبيعة الحال، سيكون الدعم الكامل من الأمم المتحدة والشركاء بالغ الأهمية في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة باشيليت للإدلاء ببعض التعليقات الموجزة.

السيدة باشيليت (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة والتعهد بالتزامنا الكامل بدعم هايتي في جميع القضايا المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان، وبالطبع، المسائل الأقرب إلى قلبي – المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. سنواصل العمل مع الحكومة، بغض النظر عن قرار مجلس الأمن بشأن خيارات المستقبل، وسنتابع بحث إمكانية إنشاء مكتب مستقل، حيث يمكننا دعم توصيات الأمين العام ومجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة فيود للإدلاء ببيان ثان.

السيدة فيود (*تكلمت بالفرنسية*): أود فحسب أن أشكركم، سيدي الرئيس. وآمل أن تتاح لي الفرصة للقاء بعض الوفود من أجل متابعة التوصيات المقدمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية هايتي للإدلاء ببيان ثان.

السيد إدموند (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أولا، أود أن أشكر السيد لاكروا وفريقه مرة أخرى. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السيدة باشليه. وبعد لقائنا الأخير في جنيف، كنت قد وعدتها بالنظر في إنشاء مكتب في هايتي. ونحن نعمل بجد على ذلك، وأؤكد لها أنها ستتلقى ردا في القريب العاجل في هذا الصدد.

السيد الرئيس، لم أكن أود أن أختتم بياني دون الإعراب عن الشكر لكم مرة أخرى على الدعوة التي تفضلتم بها إلي للمشاركة في هذه الجلسة.

وأصبح بلدي هايتي الآن في مفترق طرق شديد التعقيد، ويتعين علينا فيه أن نقرر نحن الهايتيين ما إذا كنا سنسمح لبلدنا بالتراجع والانحدار، أو سنعمل على توطيد المكاسب الديمقراطية، فضلا عن الإرث الذي تركه لنا آباؤنا. وذلك ما أود الإيمان به اليوم.

وأعلم أن هايتي لن تكون ضمن اختصاص مجلس الأمن بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أي لن تكون خاضعة لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولكن لا شك أننا نتفهم ونقدّر كثيرا مختلف الشواغل الحالية، وخاصة ما يتعلق منها بمدى قدرة هايتي على مواصلة السير وحدها بعد مغادرة البعثة.

وأود أن أرد على ذلك بالقول أن المجلس قد تعلم جيدا كيف يعنى بمؤسساتنا الناشئة على مدى ١٥ عاما، ولا سيما الشرطة الوطنية الهايتية ومساعدتها على أداء مهامها بمفردها. ويقينا أنه يجب علينا نحن الهايتيين أن نعمل وأن نجلس في الوقت المناسب والحاسم لتحديد مستقبل بلدنا. وسنكون ممتنين دوما للدعم الذي يقدمه إلينا أصدقاؤنا الدوليون، ولكننا نحن الهايتيين نجد أنفسنا في مفترق طرق ويجب علينا أن نختار مسارنا اليوم. فهل نحن نريد إنقاذ هذا البلد – كما قلت في ملاحظاتي، أن نعيده إلى الساحة الدولية حيث كان من قبل – أم أننا سنظل مكتوفي الأيدي ونحن نرقب انحداره البطيء؟ وأود القول بأننا سنفضل الخيار الأول: أن نجلس ونعمل معا وننهض بهايتي ونستعيد إليها الحياة من بين رمادها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وزير خارجية هايتي على عباراته المشجعة.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.